



www.economyzone.net

العدد الخامس عشر
الأحد 13 سبتمبر 2026
02 ربيع الثاني 1448 هـ

المنصة الاقتصادية



ثلاث قيادات نسائية بحرينية في قلب القرار الاقتصادي الخليجي

"الخليج المتحد" يتحول إلى "برقان
البحرين" ويستهدف أسواق خليجية

البحرين تنظم "العلامة الوطنية
للحلال" لدعم التنافسية

السعوديون
يعيدون رسم خريطة السفر

البحرين تجمع الخليج لبحث
مستقبل السكن الاجتماعي

"سيكو" توزع 3.78 مليون دولار
على مستثمري "أسهم الخليج"

"المركزي العراقي"
ينفي شائعات إفلاس بنوك



من البحرين.. إلى مرحلة جديدة

نقترب في "المنصة الاقتصادية" من محطة جديدة، مع تواصل الاستعدادات لإطلاق **الهوية الجديدة** للمنصة؛ هوية لا نريدها مجرد تغيير في الشعار والألوان، بل انعكاساً لمرحلة نطمح فيها إلى محتوى اقتصادي **أكثر عمقاً وحدثاً**، ومساحة أوسع **للتحليل** وقراءة ما وراء الخبر.

منذ انطلاقنا من **البحرين**، كان هدفنا ألا نتوقف عند نقل المعلومة، بل أن نبث عن **قصتها وتأثيرها والفرص التي تحملها**، وأن ننطلق منها إلى الخليج والعالم العربي برؤية تختصرها معادلتنا: **Insight. Analysis. Impact**.

وفي العدد الخامس عشر، نتوقف أمام مشهد بحريني لافت، من خلال ملف خاص بعنوان **"ثلاث قيادات نسائية بحرينية في قلب القرار الاقتصادي الخليجي"**، نسلط فيه الضوء على سارة أحمد بوحجي، وورنا إبراهيم فقيهي، ونورة حسن عبدالغني، اللواتي ترأسن خلال أسبوع واحد اجتماعات خليجية في **السياحة والضرائب وأسواق المال**.

ولا تكمن أهمية المشهد في **الحضور النسائي** وحده، بل في وصول الكفاءات البحرينية إلى مواقع تقود منها ملفات اقتصادية متخصصة تتجاوز حدود المملكة، وتشارك في دفع مسارات التكامل الخليجي.

وهي صورة تعكس شيئاً من **قصة البحرين** نفسها؛ بلد راهن دائماً على الإنسان والمؤسسة والخبرة، واستطاع أن يحول هذا الاستثمار إلى حضور يتجاوز مساحته الجغرافية.

ومع اقتراب «**المنصة الاقتصادية**» من إطلاقها الجديدة، نواصل الرهان ذاته: أن تكون البحرين نقطة انطلاقنا، وأن يبقى الخليج والعالم العربي فضاءنا الأوسع للبحث عن القصة الاقتصادية التي تستحق أن تُروى.

من البحرين انطلقنا.. وفي سماء الخليج والعالم العربي نواصل التحليق، بلا حدود أو حواجز.

موسى عساف



هوية جديدة تعكس
مرحلة نطمح فيها إلى
محتوى اقتصادي أكثر
عمقاً وحدثاً، ومساحة
أوسع **للتحليل** وقراءة ما
وراء الخبر



news@economyzone.net

+973 3662 2618

محتويات العدد

العدد الخامس عشر

المتصلة
الاقتصادية
INSIGHT. ANALYSIS. IMPACT.

10

أخبار



- البحرين تقود تحركات خليجية لتكامل أسواق المال
- 30 سبتمبر آخر موعد لدعم المؤسسات ضمن برنامج "مساندة"
- غرفة البحرين تبحث مع قبرص توسيع التجارة والاستثمارات
- البحرين تجمع الخليج لبحث مستقبل السكن الاجتماعي والتمويل العقاري
- البحرين تعزز حضورها في اقتصاد الفضاء في باريس
- التضخم في المدن المصرية يتراجع إلى 14.5% خلال أغسطس

19

أسواق المال



- "البحرين والكويت" شريك لـ (The Market 2.0: Bahrain 2026)
- "الخليج المتحد" يتحول إلى "برقان" البحرين
- "سيكو" توزع 3.78 مليون دولار على مستثمري "أسهم الخليج"
- "المركزي العراقي" ينفي شائعات إفلاس بنوك
- احتياطات السعودية ترتفع إلى 487.3 مليار دولار بنهاية أغسطس

29



تكنولوجيا

30



عقارات

31



غذاء

05

ملف العدد

ثلاث قيادات نسائية بحرينية
في قلب القرار الاقتصادي الخليجي



- تقرير خاص: سارة بوججي، رنا فقيهي، ونورة عبدالغني.

16

خدمات



- البحرين تحول تراخيص الحملات التسويقية إلى إصدار فوري
- تقليص مدة ترخيص استيراد غازات التبريد إلى 5 أيام
- خدمة فورية لاحتساب رسوم التسجيل العقاري

24

سياحة وسفر



- معرض البحرين الدولي للطيران يطلق نسخته الثامنة في نوفمبر 2028
- مطار البحرين الدولي يحصد 4 تقديرات عالمية في تجربة المسافرين
- البحرين تستعد لـ "كونكورس البحرين الملكي 2026"
- طيران الخليج تصدر الشرق الأوسط في الالتزام بالمواعيد

32

خاص / "الحلال" ..

كيف يمكن للبحرين اقتناص حصة
من سوق عالمي بـ 1.9 تريليون دولار؟

34

ريادة أعمال



- "الكوهجي القابضة" تؤهل 25 شاباً لسوق العمل عبر "طموح"
- "تميز" من "سوليدرتي البحرين" يؤهل الطلبة للعمل في قطاع التأمين
- التمويل الكويتي - البحرين يدعم "لامع" لتوسيع تدريب الشباب
- طلبة "الأمريكية بالبحرين" يتدربون لدى شركات وبنوك كبرى
- طلبة "البريطانية بالبحرين" يخوضون تجربة عملية في سوق العمل
- "إنجاز البحرين" تدرب 12 جامعياً على تحليل تنافسية الاقتصاد

39

مجتمع الأعمال



41

أخبار الشركات



43

آراء اقتصادية



الاقتصاد ..

قصة أكبر

من البحرين
إلى أوسع الأفاق

اقتصاد أكثر وعياً
لمستقبل أوسع

قريباً المنصة الاقتصادية بهويتها الجديدة

INSIGHT. ANALYSIS. IMPACT.



من البحرين.. ثلاث قيادات وثلاثة ملفات خليجية



خاص - المنصة الاقتصادية / كتب: موسى عساف

في أسبوع واحد، تصدرت ثلاث بحرينيات ثلاثة اجتماعات خليجية، في ثلاثة قطاعات مختلفة، لكنها تلتقي جميعاً عند هدف اقتصادي واحد: دفع دول مجلس التعاون نحو مزيد من التكامل. سارة أحمد بوحجي في السياحة، ورنا إبراهيم فقيهي في الأنظمة الضريبية، ونورة حسن عبدالغني في أسواق المال.

قد تبدو الاجتماعات الثلاثة، للوهلة الأولى، جزءاً طبيعياً من رئاسة مملكة البحرين للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. لكن قراءة الملفات التي ترأسها القيادات البحرينية تكشف عن صورة أكبر بكثير من مجرد استضافة اجتماعات دورية. ففي السياحة، يدور النقاش حول الترويج الخليجي المشترك، والبيانات السياحية، ورخصة الإرشاد الموحدة والتصنيف الفندقي. وفي الضرائب، تتقدم ملفات الرقمنة وتطوير التشريعات والآليات والتنسيق بين الإدارات الضريبية. أما في أسواق المال، فالمشهد يصل إلى التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار، وتسهيل فتح الحسابات الاستثمارية، و«اعرف عميلك»، ورأس المال البشري والذكاء الاصطناعي.

إنها ملفات ترتبط مباشرة بمستقبل حركة السائح والمستثمر والشركة ورأس المال داخل دول الخليج.

والمفارقة الجميلة أن من جلست على رأس الطاولة الخليجية في هذه الملفات خلال الأسبوع كن ثلاث قيادات تنفيذية بحرينية، لكل واحدة منهن خبرتها ومسؤوليتها وقطاعها.

من هنا، لا يقدم العدد الخامس عشر من «المنصة الاقتصادية» ملفاً عن المرأة البحرينية بالمعنى التقليدي، بقدر ما يقدم قراءة في الدور الذي باتت تؤديه الكفاءات البحرينية في إدارة ملفات اقتصادية خليجية متخصصة.

ثلاث شخصيات، وثلاثة قطاعات، وثلاثة أسئلة مختلفة حول مستقبل التكامل الخليجي.

عندما يصبح الخليج وجهة واحدة

سارة بوحجي.. من إدارة الوجهة إلى الطاولة الخليجية

تشغل سارة أحمد بوحجي منصب الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وتعمل من خلال موقعها في قلب القطاع المسؤول عن الترويج للبحرين كوجهة سياحية واستقطاب الفعاليات والمعارض وتطوير حضور المملكة في أسواق السياحة. ويضعها هذا الموقع عند تقاطع السياحة بالتسويق والاستثمار والفعاليات، وهي قطاعات باتت تمثل جزءاً مهماً من اقتصاد التجربة الذي تتنافس عليه الوجهات حول العالم. وفي رئاستها للاجتماع الخليجي، انتقل هذا الدور التنفيذي إلى مستوى إقليمي أوسع، حيث لم يعد السؤال يتعلق فقط بكيفية تسويق البحرين، وإنما بكيفية تعزيز المنتج السياحي الخليجي المشترك.

السؤال
هل يستطيع الخليج أن ينتقل من ست وجهات سياحية متجاورة إلى وجهة واحدة متعددة التجارب؟ هذا هو الرهان الأكبر خلف كثير من التفاصيل الفنية التي ناقشها الاجتماع.

لم يعد التنافس السياحي العالمي يقوم على امتلاك فندق جيد أو فعالية كبيرة أو حملة ترويجية ناجحة فحسب. المنافسة اليوم هي بين وجهات متكاملة تستطيع أن تقدم للسائح تجربة متنوعة وسهلة ومتراصة. ومن هذه الزاوية يمكن قراءة الملفات التي وضعت أمام اجتماع الوكلاء المسؤولين عن السياحة بدول مجلس التعاون، برئاسة سارة أحمد بوحجي، الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض. الاجتماع، الذي عقد تحضيراً لاجتماع وزراء السياحة الخليجيين، بحث التحرك المشترك لتعزيز القطاع السياحي، ومتابعة تنفيذ المبادرات والبرامج، والترويج المشترك، والمبادرات الإعلامية، وتطوير لوحة البيانات السياحية الخليجية. كما امتدت المناقشات إلى الحملات التسويقية، وتبادل الخبرات في الإحصاءات والبيانات، ورخصة الإرشاد السياحي الموحدة، وعاصمة السياحة الخليجية، والتعاون الدولي، والفعاليات المشتركة والدليل الاسترشادي للتصنيف الفندقي.



من الترويج إلى صناعة سوق خليجية

القيمة الاقتصادية لهذه الملفات لا تكمن في زيادة الحملات الإعلانية فقط. فعندما تتقارب معايير القطاع، وتتطور قواعد البيانات المشتركة، وتحسن القدرة على قراءة حركة الزوار، وتظهر برامج ترويجية عابرة للحدود، يصبح من الممكن الانتقال تدريجياً من تسويق كل دولة منفردة إلى تسويق الخليج كمجموعة سياحية متعددة التجارب. وهذا التحول يمكن أن يفتح فرصاً أمام الفنادق وشركات الطيران والمطاعم والفعاليات والتجزئة والنقل وشركات تنظيم الرحلات، ويزيد قدرة المنطقة على استقطاب الزائر لفترة أطول عبر أكثر من وجهة. وتبرز هنا أهمية لوحة البيانات السياحية الخليجية. فالقطاع الحديث تحكمه الأرقام بقدر ما تحكمه الصورة: من يأتي؟ من أين؟ كم يقيم؟ ماذا ينفق؟ وأي الأسواق أكثر قابلية للنمو؟ كلما أصبحت الإجابات الخليجية عن هذه الأسئلة أكثر دقة، أصبح الاستثمار والتسويق أكثر كفاءة.

الضرائب.. من الإدارة الوطنية إلى منظومة خليجية أكثر تكاملاً

الاجتماع وضع على طاولته مجموعة من القضايا التي تمس بصورة مباشرة بيئة الأعمال: رفع كفاءة الأنظمة، وبناء منظومة رقمية متطورة، وتطوير التشريعات والآليات الموحدة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. قد تبدو هذه العناوين فنية، لكنها بالنسبة للمستثمر والشركة تعني شيئاً شديداً الوضوح؛ كلما كانت البيئة التنظيمية أكثر كفاءة ووضوحاً ورقمنة، أصبحت ممارسة الأعمال أسهل.

بعيداً عن الأضواء التي تحيط عادة بالسياحة والأسواق والاستثمارات، يجري بناء جزء أساسي من البنية التحتية للاقتصاد الخليجي داخل الإدارات الضريبية. وترأست رنا إبراهيم فقيهي، الرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات، الاجتماع السابع عشر لرؤساء ومديري الإدارات الضريبية بدول مجلس التعاون، الذي استضافته البحرين ضمن رئاستها للدورة الحالية.

الضريبة جزء من تنافسية السوق

رنا فقيهي.. في قلب التحول الضريبي

تتولى رنا إبراهيم فقيهي منصب الرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات في البحرين، وهو الجهاز المعني بإدارة وتنفيذ الأنظمة الضريبية الداخلة ضمن اختصاصه. وتضعها طبيعة هذا الموقع في مساحة شديدة الحساسية بين السياسة الاقتصادية والتشريع والتكنولوجيا وبيئة الأعمال. فالتحول في الإدارة الضريبية خلال السنوات الأخيرة لم يعد مجرد انتقال من الورق إلى الشاشة؛ بل أصبح مرتبطاً ببناء أنظمة قادرة على إدارة كميات ضخمة من البيانات، وتسهيل الامتثال، ورفع كفاءة الرقابة والخدمات في الوقت نفسه. ومن هذا الموقع، ترأست فقيهي حواراً خليجياً حول المرحلة المقبلة من تطوير الأنظمة الضريبية.

السؤال

كيف يمكن جعل الأنظمة الضريبية الخليجية أكثر تنسيقاً وكفاءة من دون أن تتحول الاختلافات التنظيمية إلى عائق أمام حركة الأعمال؟ إنه سؤال سيزداد أهمية كلما ازداد تشابك الاقتصادات الخليجية.



لا تتحدد جاذبية النظام الضريبي بنسبة الضريبة وحدها.

فالوقت الذي تستغرقه المعاملة، وسهولة تقديم الإقرار، ووضوح التشريعات، وكفاءة المنصات الرقمية، وقدرة الشركة على فهم التزاماتها، جميعها تتحول في النهاية إلى تكلفة اقتصادية. وتزداد أهمية ذلك بالنسبة للشركات التي تعمل في أكثر من دولة خليجية، حيث يمكن لاختلاف الإجراءات والمتطلبات أن يضيف طبقات من التكلفة الإدارية والامتثال.

ومن هنا تأتي أهمية التعاون بين الإدارات الضريبية الخليجية. فالمطلوب ليس بالضرورة أن تصبح جميع الأنظمة متطابقة، وإنما أن تصبح أكثر قدرة على التواصل والتنسيق وتبادل الخبرات، بما يخدم السوق الخليجية الأوسع.



نورة عبدالغني.. الرقابة في زمن الأسواق العابرة للحدود

تشغل نورة حسن عبدالغني منصب المدير التنفيذي للرقابة بمصرف البحرين المركزي، وتعمل ضمن منظومة تنظيمية تشرف على قطاع مالي يمثل أحد المرتكزات الأساسية للاقتصاد البحريني. ورئاستها للجنة الخليجية تضعها أمام معادلة ليست سهلة: تسهيل حركة الاستثمار وتعميق التكامل، مع الحفاظ في الوقت نفسه على قوة الرقابة وسلامة الأسواق وحماية المستثمرين. وكلما أصبحت الأسواق الخليجية أكثر ترابطاً، ازدادت أهمية التنسيق بين الجهات الرقابية، لأن المخاطر نفسها تصبح أكثر قدرة على الانتقال عبر الحدود. لذلك فإن تكامل أسواق المال لا يعني إزالة الحواجز فقط، وإنما بناء مستوى أعلى من التنسيق والثقة التنظيمية.

السؤال
هل يستطيع الخليج أن يبني سوقاً مالية أكثر تكاملاً يتحرك فيها المستثمر والمنتج الاستثماري ورأس المال بسهولة أكبر؟
ما يجري اليوم في التسجيل البيئي و«اعرف عميلك» والذكاء الاصطناعي قد يكون جزءاً من الإجابة.

نحو سوق استثمارية خليجية أكثر ترابطاً؟

ربما يكون ملف أسواق المال الأكثر تعقيداً بين الملفات الثلاثة، لكنه أيضاً الأكثر ارتباطاً بالسؤال الكبير حول مستقبل حركة رأس المال بين دول مجلس التعاون. ففي اجتماعها الثاني والثلاثين، برئاسة نورة حسن عبدالغني، المدير التنفيذي للرقابة بمصرف البحرين المركزي، ناقشت لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية الخليجية مجموعة من الملفات التي يمكن أن تحدد شكل السوق الاستثمارية الخليجية في السنوات المقبلة. من أبرزها متابعة إجراءات بدء العمل بلائحة التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار، ومبادرات تكامل الأسواق المالية، وتبادل الخبرات بين الجهات التنظيمية. لكن الاجتماع ذهب أبعد من ذلك. فقد ناقش دراسة إمكانية تحويل نموذج متطلبات فتح الحسابات الاستثمارية و«اعرف عميلك» إلى نموذج إلزامي، إلى جانب دراسات حول رأس المال البشري في الأسواق المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في أسواق الأوراق المالية.

الصناديق لا ترى الحدود

كلما أصبحت المنتجات الاستثمارية أكثر قدرة على الانتقال بين الأسواق الخليجية، اتسعت قاعدة المستثمرين أمام مديري الأصول، وفي المقابل ازدادت الخيارات المتاحة أمام المستثمر الخليجي. وهنا تكمن أهمية التسجيل البيئي لصناديق الاستثمار. فالمسألة ليست إدارية فقط؛ إنها ترتبط بقدرة السوق الخليجية على تحقيق قدر أكبر من العمق والسيولة والوصول إلى رؤوس الأموال. وفي الاتجاه نفسه، فإن تقارب متطلبات فتح الحسابات و«اعرف عميلك» يمكن أن يعالج إحدى التفاصيل التي قد تبدو صغيرة، لكنها تؤثر فعلياً في تجربة المستثمر عند انتقاله من سوق إلى أخرى. أما الذكاء الاصطناعي، فيفتح باباً مختلفاً تماماً: كيف ستتعامل الجهات الرقابية الخليجية مع تقنية تغير التداول والتحليل وإدارة المخاطر والمراقبة؟

القيادة ليست منصباً فقط

وهذا يغير زاوية النظر إلى قصة المرأة البحرينية. فبعد سنوات كان الحديث فيها يدور حول دخول المرأة إلى سوق العمل، ثم وصولها إلى المناصب القيادية، نحن أمام مرحلة مختلفة: قيادات بحرينية تشارك في صناعة السياسات والأنظمة والمبادرات الإقليمية. كما أن القطاعات الثلاثة نفسها تكشف شيئاً عن الخليج الذي يتشكل. التكامل الاقتصادي لم يعد مشروعاً تختصره الاتفاقيات الكبرى وحدها. أصبح يحدث أيضاً عبر التفاصيل: قاعدة بيانات سياحية مشتركة، ورخصة موحدة، ونظام ضريبي أكثر كفاءة، ولائحة تسمح لصندوق استثماري بالعبور بين الأسواق، ونموذج «أعرف عميلك» أكثر تنسيقاً. إنها تفاصيل قد لا تصدر العناوين دائماً، لكنها التي تجعل السوق الخليجية المشتركة أكثر قابلية للتحويل من مفهوم سياسي واقتصادي إلى واقع يلمسه المستثمر والشركة والسائح. ومن البحرين، كانت ثلاث نساء خلال أسبوع واحد في قلب هذه التفاصيل.

هناك طريقة سهلة لقراءة ما جرى خلال الأسبوع: البحرين ترأس الدورة الحالية لمجلس التعاون، ومن الطبيعي أن يترأس مسؤولوها عدداً من الاجتماعات الخليجية. لكن هناك طريقة أخرى أكثر أهمية لقراءة المشهد. ثلاث بحرينيات جلسن خلال أسبوع واحد على رأس طاولات تناقش ثلاثة من الملفات التي ستؤثر في شكل الاقتصاد الخليجي مستقبلاً. سارة بوحجي تناقش كيف يصبح الخليج أكثر قدرة على تقديم نفسه للعالم كوجهة سياحية مترابطة. رنا فقيهي تقود نقاشاً حول أنظمة ضريبية أكثر كفاءة ورقمنة وتنسيقاً. ونورة عبدالغني تقود ملفات تتعلق بحركة الصناديق والاستثمار وتكامل أسواق المال والذكاء الاصطناعي. والجامع بينهن ليس كونهن نساء فقط. بل ربما تكون هذه هي النقطة التي تمنح المشهد دلالة الحقيقية: إنهن قيادات تنفيذية متخصصة، وصلن إلى مواقع أصبح فيها القرار الفني الذي يتخذنه أو النقاش الذي يقدره قادراً على التأثير خارج حدود البحرين.

ثلاث شخصيات.. وثلاثة قطاعات.. ورسالة واحدة

لا تحتاج البحرين، وهي دولة صغيرة جغرافياً، إلى أن تكون الأكبر حتى يكون لها حضور مؤثر. ما تحتاجه هو أن تضع كفاءاتها في المكان الذي تصنع فيه القرارات. وفي هذا الأسبوع، كانت سارة بوحجي ورنا فقيهي ونورة عبدالغني في تلك الأماكن. ليس لأنهن يمثلن البحرين فحسب، وإنما لأن كل واحدة منهن جلست أمام ملف يحتاج إلى معرفة وخبرة وقدرة على إدارة الحوار بين ست دول لكل منها سوقها وأنظمتها وأولوياتها. وهنا ربما تكمن قصة العدد الخامس عشر من «المنصة الاقتصادية»: ثلاث بحرينيات في قلب القرار الاقتصادي الخليجي.. وحضور البحرين يُقاس بما تضعه من كفاءات على طاولة المستقبل.





الأسبوع في أرقام

أبرز ما حملته أخبار الاقتصاد والأعمال في مملكة البحرين

2.0
تريليون دولار

سوق الحلال العالمي

البحرين تسعى لاقتناص حصة من سوق الحلال العالمي الذي يتجاوز 2 تريليون دولار.

تحول استراتيجي

الخليج المتحد يتحول إلى برقان البحرين ضمن مرحلة جديدة من النمو والتوسع.

50
مليون دينار

إقبال قوي

البحرين تغطي صكوكاً حكومية بقيمة 50 مليون دينار في إصدار حكومي.

2028

معرض البحرين الدولي للطيران يطلق نسخته الثامنة في نوفمبر 2028.

30
سبتمبر

آخر موعد

آخر موعد للتقدم بطلبات دعم المؤسسات البحرينية ضمن برنامج مساندة.

3.78
مليون دولار

"سيكو" توزع 3.78 مليون دولار على مستثمري "أسهم الخليج".

+200
طالب

إقبال متزايد

أكثر من 200 طالب في الجامعة البريطانية بالبحرين يشاركون في برامج تدريبية.

تحرك خليجي

البحرين تقود تحركاً خليجياً لتوحيد أدوات الترويج السياحي وتعزيز التكامل في القطاع.

VATEL BAHRAIN

اعتماد دولي

فاتيل البحرين تحصل على الاعتماد الأكاديمي الدولي في الضيافة وإدارة الفنادق.

12
جامعياً

إنجاز البحرين ومجلس التنمية الاقتصادية يدرban 12 جامعياً لتأهيلهم لسوق العمل.

مستقبل السكن

البحرين تجمع الخليج لبحث مستقبل السكن الاجتماعي وتبادل الخبرات والتجارب.

من البحرين
إلى فرص أكبر



البحرين تقود تحركات خليجية لتكامل أسواق المال وتطبيقات الذكاء الاصطناعي

المنامة - المنصة الاقتصادية

30 سبتمبر آخر موعد لدعم المؤسسات البحرينية ضمن برنامج "مساندة"

المنامة - المنصة الاقتصادية

أكد صندوق العمل «تمكين» استمرار استقبال طلبات المؤسسات البحرينية المتأثرة جراء الاعتداءات الإيرانية الاثمة للاستفادة من برنامج «مساندة»، الذي يوفر دعماً مالياً يستهدف تعزيز السيولة واستمرارية الأعمال والحفاظ على الكوادر العاملة.

وقال خالد البيات، نائب الرئيس التنفيذي لتصميم وتنفيذ البرامج في «تمكين»، إن الإقبال المتزايد على البرنامج يعكس حاجة المؤسسات المتأثرة إلى أدوات تساعد على مواجهة الضغوط المالية والتشغيلية والتكيف مع متغيرات السوق.

وأوضح أن المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة تشكل النسبة الأكبر من المستفيدين، مشيراً إلى أن البرنامج صُمم لدعم استمرارية النشاط الاقتصادي والمحافظة على الوظائف من خلال توفير التمويل وتعزيز السيولة.

ودعا البيات المؤسسات المستوفية للشروط إلى التقدم للاستفادة من مسارات البرنامج قبل 30 سبتمبر 2026، وهو الموعد المحدد لإغلاق باب التقديم. ويغطي المساران الثاني والثالث من «مساندة» دعم النفقات التشغيلية وأرباح التمويل لعدد من القطاعات والأنشطة الاقتصادية المتأثرة، تشمل النقل والتخزين، والصناعة التحويلية، والسياحة، والإقامة والطعام، والتجارة وإصلاح المركبات، والأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، والخدمات الإدارية والدعم، ومراكز الألعاب، ورياض الأطفال والحضانات، وإعادة التدوير.

ويأتي البرنامج ضمن الجهود الوطنية لمساندة المؤسسات البحرينية، خصوصاً الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، في تجاوز التداعيات الاقتصادية والتشغيلية الناجمة عن الاعتداءات الإيرانية، ودعم تعافها واستدامة أعمالها واستقرار العمالة.

بحثت دول مجلس التعاون الخليجي خطوات جديدة لتعزيز تكامل الأسواق المالية الخليجية، تشمل التسجيل البيني لصناديق الاستثمار، وتوحيد متطلبات فتح الحسابات الاستثمارية و«أعرف عميلك»، إلى جانب دراسة استخدامات الذكاء الاصطناعي في أسواق الأوراق المالية. جاء ذلك خلال الاجتماع الـ 32 للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون، الذي عقد برئاسة البحرين عبر الاتصال المرئي، في إطار رئاسة المملكة للدورة الـ 46 لمجلس التعاون. وترأست الاجتماع نورة حسن عبدالغني، المدير التنفيذي للرقابة بمصرف البحرين المركزي، بمشاركة ممثلي الجهات المنظمة للأسواق المالية في دول المجلس.

وناقشت اللجنة مستجدات استكمال الإجراءات الداخلية اللازمة لبدء العمل بلائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار، بما يدعم وصول الصناديق إلى أسواق دول المجلس ويعزز التكامل بين القطاعات المالية الخليجية.

كما بحثت إمكانية تحويل النموذج الخليجي لمتطلبات فتح الحسابات الاستثمارية وإجراءات «أعرف عميلك» (KYC) إلى نموذج إلزامي، في خطوة تستهدف تعزيز التنسيق وتقريب الأطر التنظيمية بين الأسواق.

وتضمنت المناقشات آلية لتبادل الخبرات والتجارب بين هيئات الأسواق المالية، إضافة إلى دراستين حول رأس المال البشري في قطاع أسواق المال، والذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في أسواق الأوراق المالية.

واطلعت اللجنة كذلك على تطورات جائزة المستثمر الخليجي الذكي، ونتائج الحملات التوعوية لبرنامج «ملم» خلال النصف الأول من 2026، إلى جانب متابعة المبادرات الرامية إلى تعميق التنسيق بين الجهات المنظمة للأسواق المالية الخليجية.

وتأتي هذه التحركات ضمن مسار يستهدف زيادة التقارب التنظيمي بين أسواق دول المجلس وتسهيل حركة الاستثمارات والمنتجات المالية بينها، بما يدعم بناء سوق مالية خليجية أكثر تكاملاً.

"غرفة البحرين" تبحث مع قبرص توسيع التجارة والاستثمارات والمشروعات المشتركة



المنامة - المنصة الاقتصادية

التعرف على الفرص المتاحة في السوقين، بما يدعم تدفقات التجارة والاستثمار وبناء شراكات طويلة الأمد.

من جانبها، أشارت غرفة قبرص إلى الحضور التاريخي لرجال الأعمال القبارصة في البحرين وما أسهم به في بناء جسور من الثقة بين مجتمعي الأعمال، مؤكدة أهمية استعادة زخم العلاقات الاقتصادية عبر مبادرات عملية وآليات متابعة تربط المستثمرين بالفرص والشركاء المناسبين. واتفق الجانبان على أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من اللقاءات إلى مسارات واضحة للمتابعة والتنسيق، بما يساعد على تحويل الفرص المطروحة إلى استثمارات ومشروعات مشتركة ذات أثر اقتصادي ملموس. ويأتي اللقاء ضمن تحركات تستهدف تعزيز دور الغرف التجارية في ربط القطاع الخاص بالفرص الاستثمارية الخارجية، وتوسيع شبكة الشراكات أمام الشركات البحرينية والقبرصية.

بحثت غرفة تجارة وصناعة البحرين مع نظيرتها القبرصية فرص تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية، مع التركيز على زيادة التواصل بين الشركات والمستثمرين وفتح مسارات جديدة للاستثمارات والمشروعات المشتركة بين البلدين. جاء ذلك خلال لقاء جمع يوسف صلاح الدين، النائب الأول لرئيس غرفة البحرين، مع ستافروس ستافرو، رئيس غرفة تجارة وصناعة قبرص، والوفد المرافق له، بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة.

وأكد الجانبان أهمية البناء على العلاقات التاريخية بين البحرين وقبرص وتحويلها إلى تعاون اقتصادي أوسع، من خلال استكشاف الفرص في القطاعات ذات الاهتمام المشترك وتعزيز التواصل المباشر بين مجتمعي الأعمال. وشددت غرفة البحرين على أهمية توفير منصات تجمع الشركات والمستثمرين وتساعد على

البحرين تجمع الخليج لبحث مستقبل السكن الاجتماعي والتمويل العقاري نهاية سبتمبر

.. وتقود تحركاً خليجياً لتطوير الأنظمة الضريبية

المنامة - المنصة الاقتصادية

استضافت البحرين الاجتماع السابع عشر للجنة رؤساء ومدراء الإدارات الضريبية بدول مجلس التعاون الخليجي، لبحث تطوير الأنظمة الضريبية وتعزيز التكامل الرقمي وتوحيد التشريعات والآليات بين دول المجلس.

وترأست الاجتماع رنا إبراهيم فقيهي، الرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات، بمشاركة رؤساء ومدراء الإدارات الضريبية في الدول الأعضاء وممثلي الأمانة العامة لمجلس التعاون، وذلك في إطار رئاسة البحرين للدورة السادسة والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون.

وناقش المسؤولون سبل رفع كفاءة الأنظمة الضريبية وبناء منظومة رقمية متطورة تدعم التكامل الاقتصادي الخليجي، إلى جانب تطوير التشريعات والآليات الموحدة ومتابعة المستجدات المرتبطة بالقطاع.

كما تناول الاجتماع تعزيز تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الإدارات الضريبية الخليجية، بما يسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتطوير بيئة العمل الضريبي في دول المجلس.

وتكتسب عمليات التنسيق الضريبي أهمية متزايدة مع توسع الأنشطة الاقتصادية والتجارة والاستثمار بين دول الخليج، والحاجة إلى تطوير أنظمة أكثر تكاملاً وقدرة على مواكبة التحول الرقمي. وأكد المشاركون أهمية مواصلة العمل المشترك والبناء على النتائج التي تحققت، بما يدعم التكامل الاقتصادي الخليجي وتطوير البنية التنظيمية والرقمية للأنظمة الضريبية في دول المجلس.



المنامة - المنصة الاقتصادية

تستضيف البحرين النسخة الثانية من مؤتمر ومعرض الابتكار في قطاع السكن الاجتماعي خلال الفترة من 29 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2026 في مركز البحرين العالمي للمعارض، بمشاركة خليجية وقطاع مصرفي وعقاري وتمويلي واسع.

ويقام الحدث تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله، بتنظيم من وزارة الإسكان والتخطيط العمراني وبنك الإسكان، وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي.

وقالت آمنة الرميحي، وزيرة الإسكان والتخطيط العمراني رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان، إن النسخة الثانية ستبني على نتائج الدورة السابقة، مع التركيز على ابتكار الحلول التمويلية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الإسكانية، والمدن الذكية والمجتمعات العمرانية المتكاملة.

ويكتسب المؤتمر هذا العام بعداً خليجياً، إذ يتزامن مع استضافة البحرين الاجتماع الرابع والعشرين لوزراء الإسكان بدول مجلس التعاون، ما يوفر منصة لمناقشة التجارب والسياسات والمشاريع الإسكانية وتوسيع التعاون بين دول المنطقة.

ويتضمن المعرض جناحاً خليجياً تستعرض من خلاله دول مجلس التعاون مشاريعها وتجاربها في قطاع الإسكان، فيما تشمل محاور المؤتمر الاستخدام الأمثل للأراضي، وتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية للسكن الاجتماعي، إلى جانب مشاريع التطوير الحضري وإحياء المناطق ذات الهوية التاريخية والتراثية.

ومن المقرر أن تشارك في المعرض شركات عقارية وبنوك ومؤسسات تمويلية لعرض المشاريع والبرامج والحلول التمويلية المتاحة، بما يتيح للمواطنين التعرف بصورة مباشرة إلى الخيارات السكنية والتمويلية المختلفة.

وقال عبدالله طالب، المدير العام لبنك الإسكان، إن الحدث يستهدف تطوير الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وجمع أطراف المنظومة الإسكانية والعقارية والتمويلية في منصة واحدة لتطوير حلول جديدة وتوسيع الخيارات المتاحة للمواطنين.

البحرين تعزز حضورها في اقتصاد الفضاء عبر قمة دولية تجمع 96 دولة في باريس



المنامة - المنصة الاقتصادية

تشارك وكالة البحرين للفضاء في أعمال القمة الدولية الأولى للفضاء، التي تستضيفها باريس، ضمن وفد بحريني يرأسه وزير الخارجية، الدكتور عبداللطيف الزباني، في خطوة تعكس توجه المملكة لتعزيز حضورها في قطاع علوم وتكنولوجيا الفضاء.

وتنعدد القمة بدعوة من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وبالتعاون مع الحكومتين الفرنسية والألمانية، بمشاركة ممثلين عن ما لا يقل عن 96 دولة، بينهم رؤساء دول وحكومات ووزراء ورؤساء وكالات فضاء وعلماء وخبراء وقادة من القطاع الخاص ومؤسسات التمويل التنموي.

وقال الدكتور محمد إبراهيم العسيري، الرئيس التنفيذي لوكالة البحرين للفضاء، إن القمة تبحث مجموعة من الملفات الاستراتيجية المرتبطة بمستقبل القطاع، من بينها تطوير أنظمة الأقمار الصناعية والكوكبات الفضائية، وإدارة الطيف الترددي وازدحام المدارات، والأمن والدفاع في الفضاء، إضافة إلى البحث العلمي والابتكار.

ويمثل اقتصاد الفضاء والاستثمار أحد المحاور الرئيسية للقمة، من خلال بحث آليات تشجيع تدفق الاستثمارات إلى القطاع وتوسيع الشراكات بين الحكومات والقطاع الخاص، في ظل تزايد الاعتماد العالمي على التقنيات والخدمات الفضائية.

وتسعى البحرين من خلال مشاركتها إلى ترسيخ موقعها الإقليمي في علوم وتكنولوجيا الفضاء، والاستفادة من الفرص التي يوفرها القطاع في مجالات الابتكار والاستثمار وتنمية الكفاءات الوطنية، إلى جانب توسيع الشراكات والتعاون الدولي.

وأكد العسيري أن مشاركة المملكة تحمل رسالة باستمرار البحرين في تطوير مسيرتها الفضائية، وتعزيز دورها كشريك في الجهود الدولية الرامية إلى توظيف الفضاء في التعاون والتنمية المستدامة.

"طلال أبوغزاله الرقمي" يخرج أول 100 طالب

أعلن طلال أبوغزاله، رئيس ومؤسس مجموعة طلال أبوغزاله العالمية الرقمية، وصول عدد خريجي بوليتكنك طلال أبوغزاله الرقمي العالمي (TAG.GDP) إلى 100 خريج، في أول محطة لخريجي المؤسسة التي تتبنى نموذجاً للتعليم الرقمي المهني القائم على المهارات العملية.

وقال أبوغزاله إن الخريجين المئة يمثلون الدفعة المؤسسة وأول سفراء للبوليتكنك، معتبراً أن الوصول إلى هذا العدد يشكل بداية لمرحلة تستهدف توسيع نطاق المؤسسة والوصول إلى آلاف المتعلمين مستقبلاً.

وتقوم رؤية البوليتكنك على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل والاقتصاد الرقمي، من خلال مسارات مهنية متدرجة تركز على اكتساب المهارات والتطبيق العملي، بدلاً من الاعتماد على المعرفة النظرية والشهادة بوصفها غاية نهائية.

وقال أبوغزاله: «قيمة التعليم لا تكمن في الشهادة وحدها، وإنما فيما يستطيع الإنسان أن ينجزه بما تعلمه»، مؤكداً أن التخرج يمثل بداية لمسار مستمر من التعلم والابتكار وتطوير المهارات. وتستهدف المرحلة المقبلة التوسع جغرافياً خارج نطاق الدول العربية إلى دول الجنوب العالمي والأسواق الدولية، بهدف إتاحة برامج التعليم المهني الرقمي أمام شرائح أوسع من المتعلمين.

ويعتمد النموذج التعليمي على الانتقال من بناء المهارات والمعارف الأساسية إلى مستويات أكثر تقدماً وتخصصاً في المجالات الرقمية المرتبطة بالتحويلات في سوق العمل، إلى جانب تبني مفهوم التعلم المستمر مدى الحياة.



التضخم في المدن المصرية يتراجع إلى 14.5% خلال أغسطس مخالفاً للتوقعات

وتعمل مصر على الإلغاء التدريجي لدعم الوقود والكهرباء ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المرتبط بحزمة تمويل بقيمة 8 مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي، وهي إجراءات انعكست في مراحل مختلفة على أسعار المستهلكين. وكان التضخم السنوي في المدن المصرية قد سجل مستوى قياسياً بلغ 38% في سبتمبر 2023، قبل أن يدخل في مسار هبوطي لاحقاً، فيما أدت تأثيرات سنة الأساس وتحريك بعض الأسعار الرسمية إلى تجدد الضغوط التضخمية خلال الأشهر الأخيرة. وتكتسب قراءة التضخم أهمية بالنسبة لمسار السياسة النقدية في مصر، مع مراقبة الأسواق لاتجاه الأسعار ومدى استدامة التباطؤ في الفترة المقبلة.

تراجع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى 14.5% خلال أغسطس 2026، مقابل 14.9% في يوليو، وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ليأتي المعدل أقل بصورة واضحة من توقعات المحللين. وكان استطلاع شمل 17 محلاً قد توقع ارتفاع التضخم إلى 15.5% في أغسطس، مع تقديرات تراوحت بين 14.6% و16.3%، مدفوعة بتأثير سنة الأساس وارتفاع أسعار الكهرباء. وتعني القراءة الفعلية أن التضخم جاء أقل بنقطة مئوية كاملة من متوسط توقعات المحللين، رغم استمرار الضغوط المرتبطة بإعادة هيكلة أسعار الطاقة.

البحرين تحول تراخيص الحملات التسويقية إلى إصدار فوري بالذكاء الاصطناعي

.. وتقلص ترخيص استيراد غازات التبريد إلى 5 أيام بخدمة رقمية متكاملة



طوّر المجلس الأعلى للبيئة في البحرين خدمة طلب استيراد غازات التبريد ووحدات التكييف والتبريد، لتصبح رقمية بالكامل، مع تقليص مدة إنجاز الطلب من 20 يوم عمل إلى 5 أيام. وتتيح الخدمة للمنشآت طلب الموافقة على استيراد غازات التبريد، سواء الخاضعة لنظام الحصص أو غير الخاضعة له، إلى جانب وحدات التكييف والتبريد، مع ربط الكميات المستوردة بالتراخيص والحصص ومواقع التخزين المعتمدة. وبموجب إعادة هندسة الخدمة، جرى خفض مدة إنجاز بنسبة 75% عبر أتمتة عمليات التحقق والمراجعة، وتحقيق التحول الإلكتروني بنسبة 100%، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم وتوحيد معلومات الخدمة عبر القنوات المختلفة. وقالت آمنة الرميحي، الرئيس التنفيذي للمجلس الأعلى للبيئة، إن النظام الجديد يعزز كفاءة الرقابة على الواردات من خلال الربط الإلكتروني مع بيانات التراخيص ومواقع التخزين والتحقق من استيفاء الاشتراطات البيئية قبل إصدار الموافقة المبدئية. ويشمل التطوير كذلك تنظيم إجراءات الفحص وسحب العينات وربط نتائج الفحوص المختبرية إلكترونياً بطلب الاستيراد، بما يسرّع إصدار الموافقة النهائية ويرفع دقة البيانات ومستويات الامتثال للمواصفات والاشتراطات البيئية. وتأتي الخدمة ضمن برنامج أوسع لإعادة هندسة الخدمات الحكومية في البحرين، حيث تم توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، خضعت 800 منها لعمليات تطوير وإعادة هندسة في قطاعات مختلفة.

المنامة - المنصة الاقتصادية

طورت وزارة الصناعة والتجارة في البحرين خدمة إصدار تراخيص الحملات التسويقية للقطاع التجاري، لتصبح رقمية وفورية باستخدام الذكاء الاصطناعي، ضمن جهود إعادة هندسة الخدمات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال.

وتتيح الخدمة إصدار تراخيص الحملات الترويجية والتخفيضات التجارية بصورة تلقائية، بعدما جرى تقليص مدة إنجاز المعاملة من 3 أيام عمل إلى إجراء فوري.

كما خفضت الوزارة خطوات تقديم الطلب من 6 إلى 3 خطوات، وقلصت الموافقات المطلوبة بنسبة 25%، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتحسين واجهة

المستخدم وتوحيد معلومات الخدمة عبر القنوات المختلفة.

وقالت إيمان أحمد الدوسري، وكيل وزارة الصناعة والتجارة، إن تطوير الخدمة يستهدف تقليل تكلفة

المعاملات على القطاع التجاري وتسريع الإنجاز وتحسين بيئة الأعمال، مشيرة إلى أن الوزارة

تعتزم توسيع استخدام الذكاء الاصطناعي في خدمات أخرى

بإدارة حماية المستهلك خلال المرحلة المقبلة.

وأضافت أن الانتقال من الإجراءات التقليدية إلى الخدمات الذكية يساهم في تقليل الوقت والجهد

على الشركات، وتسهيل ممارسة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد.

ويأتي تطوير الخدمة ضمن برنامج أوسع لإعادة هندسة الخدمات الحكومية في البحرين، حيث تم

توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1300 خدمة حكومية، فيما خضعت 800 خدمة منها لعمليات تطوير وإعادة هندسة في قطاعات مختلفة.

"المساحة والتسجيل العقاري" يحوّل احتساب رسوم التسجيل العقاري إلى خدمة فورية إلكترونياً



خدمة حاسبة معاملات التسجيل العقاري

تمكن هذه الخدمة من معرفة الرسوم المقررة قانوناً على معاملات البيع وذلك استناداً إلى النسب والضوابط المعتمدة في قانون التسجيل العقاري، بما يوفر تقديراً استرشادياً للتكلفة قبل تقديم الطلب، ويعزز الشفافية ووضوح الإجراءات.

بعد التطوير

الدخول على موقع الجهاز وإدخال قيمة العقار والحصول على قيمة الرسوم فوراً

قبل التطوير

الدخول على الموقع ومعاينة جدول الرسوم واحتسابها يدوياً والتواصل مع خدمة العملاء للاستفسار والتأكد من صحة الاحتساب

تستغرق ما بين 20 - 30 دقيقة

جوانب التحسين في الخدمة



توحيد معلومات الخدمات المنشورة في جميع القنوات



تحسين واجهة وتجربة المستخدم وتبسيط الإجراءات

خطوات استخدام الخدمة

1

الدخول على موقع الجهاز
WWW.SLRB.GOV.BH

2

إدخال قيمة العقار والحصول على قيمة الرسوم فوراً



المنامة - المنصة الاقتصادية

طوّر جهاز المساحة والتسجيل العقاري في البحرين خدمة حاسبة معاملات التسجيل العقاري، بما يتيح للأفراد والمؤسسات احتساب الرسوم التقديرية لمعاملات البيع إلكترونياً وبشكل فوري، بدلاً من عملية كانت تستغرق نحو 20 إلى 30 دقيقة للتحقق من الرسوم.

وتتيح الخدمة الجديدة للمستخدم إدخال قيمة العقار عبر الموقع الإلكتروني للجهاز، والحصول مباشرة على تقدير استرشادي للرسوم المقررة وفق النسب والضوابط المعتمدة في قانون التسجيل العقاري، بما يعزز وضوح تكلفة المعاملة قبل تقديم الطلب.

وأوضح الجهاز أن المستخدم مطالب بإدخال القيمة الحقيقية للعقار وفق سعره الفعلي، فيما تظل الرسوم التي تظهر عبر الحاسبة تقديرية وتخضع للمراجعة والتحقق من الإدارة المختصة قبل استكمال إجراءات السداد والتسجيل.

وشمل تطوير الخدمة توحيد المعلومات المنشورة عبر القنوات المختلفة، وتحسين واجهة وتجربة المستخدم، وتبسيط إجراءات الوصول إلى المعلومات المرتبطة بالرسوم العقارية. وقال باسم بن يعقوب الحمر، رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري، إن تطوير الخدمة يأتي ضمن جهود دعم القطاع العقاري وتسهيل الإجراءات أمام الأفراد والمؤسسات، بما يسهم في اختصار دورة إنجاز الخدمات ورفع كفاءة التعاملات العقارية. وتأتي الخطوة ضمن برنامج أوسع لإعادة هندسة الخدمات الحكومية في البحرين، حيث جرى توثيق وترجمة ونشر أكثر من 1,300 خدمة حكومية، فيما خضعت 800 خدمة لعمليات تطوير وإعادة هندسة في قطاعات حكومية مختلفة، ضمن مسار يستهدف تحسين تجربة المستفيد وتعزيز التحول الرقمي.

في ظل التحولات
المتسارعة التي
يشهدها قطاع
الإعلام والاتصال
المؤسسي، وما
يرافقها من
توسع في
استخدام
التقنيات الرقمية
والذكاء
الاصطناعي، تبرز
أهمية الاستثمار
في تطوير
مهارات الكوادر
الإعلامية
وتمكينها من
أدوات العمل
الحديثة التي
تسهم في تعزيز
كفاءة الأداء
وجودة المخرجات
الإعلامية.

برنامج الإعلام المؤسسي الحديث وإدارة الاتصال الرقمي

- مهارات كتابة الأخبار والبيانات الصحفية والتحقق من المعلومات
- توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في صناعة المحتوى الإعلامي
- إدارة منصات التواصل الاجتماعي وتعزيز التفاعل وبناء الصورة الذهنية

للاستفسار ولمزيد من المعلومات: ميم عين ميديا

هاتف 36622618 - 33305244 - البريد الإلكتروني memainpr@gmail.com

"البحرين والكويت" شريك استراتيجي لمؤتمر (The Market 2.0: Bahrain 2026)



أعلن بنك البحرين والكويت عن رعايته الاستراتيجية ومشاركته في مؤتمر «The Market 2.0: Bahrain 2026»، الذي تستضيفه بورصة البحرين بالتعاون مع اتحاد أسواق المال العربية في 3 ديسمبر 2026، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر أكثر من 500 مشارك من قادة الأسواق المالية والمؤسسات المالية والجهات التنظيمية والمستثمرين وشركات الوساطة والشركات المدرجة ورواد التكنولوجيا، لمناقشة التحولات التي تعيد تشكيل أسواق رأس المال ومنظومة التداول.

ويعقد المؤتمر تحت شعار «الأسواق في حركة: قيادة مستقبل التداول»، مع تركيز على دور التكنولوجيا والبيانات والأنظمة التشغيلية الجديدة في رفع كفاءة الأسواق وتعزيز السيولة والشفافية والقدرة على الوصول إليها.

وتتناول جلسات المؤتمر تطوير منصات التداول واستراتيجيات التنفيذ وأنظمة مراقبة الأسواق وعمليات ما بعد التداول، إلى جانب توظيف الذكاء الاصطناعي والأتمتة والبنية التحتية الفورية للأسواق في تحسين كفاءة التداول وتعزيز مرونة واستدامة الأسواق المالية.

وقال ياسر الشريفي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين والكويت، إن رعاية البنك للمؤتمر تأتي في إطار دعم التعاون والابتكار التكنولوجي والاستدامة في القطاع المالي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لبناء أنظمة مالية أكثر كفاءة ومرونة وشمولاً.

من جانبه، أكد خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين، أن الشراكة تستهدف تسريع الابتكار في أسواق رأس المال وتطوير البنية التحتية للتداول وتعزيز السيولة والاستفادة من الحلول الرقمية في عمليات ما قبل التداول وبعده.

وقال فادي قانصو، أمين عام اتحاد أسواق المال العربية، إن المؤتمر يسعى إلى تحويل الحوار بين قادة القطاع إلى حلول عملية تدعم تطوير البنية التحتية والتحول المستمر لأسواق المال العربية.





بنك الخليج المتحد
United Gulf Bank B.S.C. (c)



بنك بروتان
BURGAN BANK

"الخليج المتحد" يتحول إلى "برقان البحرين" ويستهدف التوسع في 4 أسواق خليجية

المنامة - المنصة الاقتصادية

وتطوير الخدمات المصرفية للشركات والدخل الثابت والأسواق العالمية.

وقال عبدالله ناصر الصباح، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج المتحد، إن الخطوة تمثل فصلاً جديداً بعد استحواذ بنك برقان على البنك، وتهدف إلى بناء مؤسسة أكثر مرونة وترابطاً، مع نموذج أعمال يركز على احتياجات العملاء وفرص النمو. وأوضح أن المواءمة مع مجموعة بنك برقان ستتيح الاستفادة من قدرات المجموعة وانتشارها الإقليمي، بالتوازي مع تنفيذ استراتيجية البنك انطلاقاً من البحرين.

من جانبه، قال سامر العابد، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج المتحد، إن البنك يرى فرصاً لتوسيع أنشطته في عدد من المجالات المصرفية والاستثمارية، مستفيداً من التكامل مع المجموعة. وستركز استراتيجية النمو على البحرين والكويت والإمارات والسعودية، بما يتيح للبنك خدمة العملاء عبر شبكة إقليمية أوسع والاستفادة من حركة الأعمال والاستثمارات بين أسواق الخليج.

وافق مساهمو بنك الخليج المتحد (UGB) على تغيير اسم البنك إلى «بنك برقان البحرين»، في خطوة تمثل مرحلة جديدة في مسيرة البنك بعد استحواذ بنك برقان عليه مطلع عام 2025، على أن يدخل الاسم الجديد حيز التنفيذ بعد استكمال الموافقات التنظيمية والقانونية.

وجاءت الموافقة خلال اجتماع الجمعية العمومية غير العادية في 3 سبتمبر 2026، فيما يتطلب تغيير الاسم والهوية الحصول على موافقات الجهات المختصة، ومن بينها وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

ويأتي تغيير الهوية ضمن إعادة تموضع استراتيجية تستهدف تعزيز التكامل مع مجموعة بنك برقان والاستفادة من قدراتها وشبكة علاقاتها وانتشارها الإقليمي، مع استمرار البنك في إدارة أعماله من البحرين وتنفيذ استراتيجية نمو مستقلة. وتشمل خطط المرحلة المقبلة التوسع في التمويل الإسلامي، وتنمية محفظة استثمارات الخزينة،

البحرين تغطي صكوكاً حكومية بـ 50 مليون دينار بنسبة 131%

المنامة - المنصة الاقتصادية

وتبلغ مدة استحقاق الصكوك 91 يوماً، تبدأ في 9 سبتمبر 2026 وتنتهي في 9 ديسمبر من العام نفسه. وارتفع العائد المتوقع للإصدار إلى 5.31%، مقارنة مع 5.29% للإصدار السابق الصادر في 12 أغسطس 2026، بزيادة نقطتي أساس. ويأتي الإصدار ضمن أدوات الدين الإسلامي قصيرة الأجل التي تستخدمها حكومة البحرين في إدارة احتياجات التمويل والسيولة.

أعلن مصرف البحرين المركزي تغطية الإصدار رقم 305 من صكوك السلم الإسلامية الحكومية قصيرة الأجل بقيمة 50 مليون دينار، وسط طلبات اكتتاب تجاوزت حجم الإصدار بنسبة 31%. وبلغت نسبة التغطية 131%، ما يعكس طلباً يفوق القيمة المستهدفة للإصدار، الذي يصدره المصرف المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين.

"سيكو" توزع 3.78 مليون دولار على مستثمري "أسهم الخليج" بعائد قياسي 9.3%

المنامة - المنصة الاقتصادية

وزّع صندوق «أسهم الخليج» التابع لـ «سيكو» نحو 3.78 مليون دولار على المستثمرين منذ بداية 2026، محققاً عائد توزيعات سنوياً بلغ 9.3%، وهو الأعلى في تاريخ الصندوق الممتد لأكثر من عقدين. وأجرى الصندوق توزيعين نقديين خلال العام، في مايو ويوليو، مواصلاً سياسة التوزيعات المنتظمة بالتوازي مع استهداف نمو رأس المال على المدى الطويل. وتأسس صندوق «أسهم الخليج» في مارس 2004، ويستثمر في أسواق الأسهم بدول مجلس التعاون الخليجي الست، إلى جانب أسواق مختارة في الشرق الأوسط، مستنداً إلى استراتيجية انتقائية تركز على الشركات التي يرى مديرو الاستثمار أنها تتداول بأقل من قيمتها، مع التركيز على قوة الميزانيات واستدامة التدفقات النقدية. وخلال أكثر من 20 عاماً، بلغ إجمالي التوزيعات التي دفعها الصندوق للمستثمرين 12 مليون دولار، فيما حقق منذ تأسيسه عائداً صافياً تراكمياً بلغ 602.1%، وعائداً إجمالياً تراكمياً قدره 995.4%. وبلغ متوسط العائد الإجمالي السنوي للصندوق 13.4% خلال العشرين عاماً الماضية، و12.5% خلال السنوات العشر الماضية، وفق بيانات «سيكو».



وقال علي مرشد، نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة لأعمال إدارة الأصول والاستثمارات الخاصة، إن عائد التوزيعات البالغ 9.3% يعكس توجه «سيكو» نحو توفير دخل مستدام للمستثمرين، بالتوازي مع اتباع استراتيجية استثمارية طويلة الأجل تركز على قوة الميزانيات وتحقيق التوازن بين الدخل النقدي ونمو رأس المال.

وتواصل «سيكو» توسيع منتجاتها الاستثمارية الإقليمية، إذ تدير حالياً خمسة صناديق أسهم تشمل استراتيجيات تقليدية ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، من بينها منتجات متاحة للمستثمرين الأفراد.

"المركزي العراقي" ينفي شائعات إفلاس بنوك ويؤكد حماية أموال المودعين

"الراجحي" يجمع 600 مليون دولار من صكوك دولية بعائد 6.232%



جمع مصرف الراجحي 600 مليون دولار من إصدار صكوك اجتماعية مقومة بالدولار من الشريحة الثانية (Tier 2)، طرحها على مستثمرين مؤهلين داخل السعودية وخارجها، في خطوة تدعم قاعدة رأس المال وتنوع مصادر التمويل لدى المصرف. وأوضح المصرف في إفصاح على «تداول السعودية» أن الإصدار يتكون من 3 آلاف صك، بقيمة اسمية تبلغ 200 ألف دولار للصك، وبعائد سنوي قدره 6.232%، على أن تتم تسوية الإصدار في 10 سبتمبر 2026. وتبلغ مدة استحقاق الصكوك 10.5 سنة، مع إمكانية استردادها بعد 5.25 سنة، وفقاً للشروط المحددة في مستند الطرح.

ومن المقرر إدراج الصكوك في السوق المالية الدولية لبورصة لندن، كما يجوز بيعها وفق اللائحة «Regulation S» من قانون الأوراق المالية الأميركي لعام 1933 وتعديلاته.

ويأتي الإصدار في وقت تشهد فيه أسواق الدين الإقليمية تحركات متأثرة بتطورات الأوضاع الجيوسياسية وتغير تقييم المستثمرين للمخاطر. وقال حسين الرقيب، مدير مركز زاد للاستشارات، إن الظروف الجيوسياسية الراهنة في المنطقة أسهمت في ارتفاع العائد على صكوك مصرف الراجحي، وسط ترقب المستثمرين لاتجاهات الأسواق خلال الفترة المقبلة.

أكد البنك المركزي العراقي أن جميع أموال المودعين لدى المصارف المجازة محمية بموجب القوانين والأنظمة النافذة، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي يمتلك مستويات سيولة كافية لمواجهة الضغوط المحتملة ومواصلة عملياته بكفاءة. وأوضح البنك أن نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل تتجاوز 60%، في مؤشر على قدرة المصارف على إدارة احتياجاتها التمويلية وتلبية التزاماتها تجاه العملاء.

وجاء توضيح المركزي في أعقاب تداول معلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشأن فرض لجان إشراف أو وصاية على بعض المصارف، مؤكداً أن مثل هذه الإجراءات لا تعني إفلاس المصرف، وإنما تمثل أدوات رقابية احترازية تهدف إلى ضمان سلامة عملياته وحماية حقوق المودعين.

وأشار إلى تطبيق معايير مصرفية دولية على القطاع بهدف تعزيز السلامة والامتثال، مع متابعة قدرة المصارف على تمكين المودعين من الوصول إلى أموالهم دون تأخير.

وأكد المركزي أن جميع المصارف المجازة تشارك في شركة ضمان الودائع، التي تمثل إحدى أدوات تعزيز الاستقرار المالي، وتتولى تعويض المودعين في حال تعثر أحد المصارف عن الوفاء بالتزاماته وفقاً للقوانين المعمول بها.

وتأتي هذه التأكيدات في وقت يعمل فيه العراق على إصلاح قطاعه المصرفي وتعزيز الثقة بالمؤسسات المالية، وهي خطوة أساسية لزيادة الاعتماد على المصارف وتقليص حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.



احتياطات السعودية ترتفع إلى 487.3 مليار دولار بنهاية أغسطس

السعوديون يشترون 1.4 مليار ريال صافياً في "تداول" مقابل مبيعات أجنبية بـ 1.27 مليار

عزز المستثمرون السعوديون مشترياتهم في السوق الرئيسية لـ «تداول السعودية» خلال الأسبوع المنتهي في 3 سبتمبر 2026، مسجلين صافي شراء بقيمة 1.407 مليار ريال (375.1 مليون دولار)، في مقابل استمرار المستثمرين الأجانب في البيع وتحول الخليجيين إلى صافي مبيعات.

وبحسب التقرير الأسبوعي لـ «تداول السعودية»، بلغت مشتريات المستثمرين السعوديين 14.52 مليار ريال، بما يمثل 53.58% من إجمالي عمليات الشراء، مقابل مبيعات بنحو 13.12 مليار ريال.

وقاد الأفراد السعوديون حركة الشراء بصافي بلغ 1.15 مليار ريال، بعد تسجيل مشتريات بقيمة 12.04 مليار ريال مقابل مبيعات بنحو 10.89 مليار ريال.

كما سجلت المؤسسات السعودية صافي شراء بنحو 254.1 مليون ريال، مع مشتريات بلغت 2.49 مليار ريال مقابل مبيعات بقيمة 2.23 مليار ريال.

في الاتجاه المقابل، سجل المستثمرون الأجانب صافي بيع بقيمة 1.27 مليار ريال (339.7 مليون دولار)، بعدما بلغت مبيعاتهم 13.37 مليار ريال مقابل مشتريات بنحو 12.09 مليار ريال.

وجاء الجزء الأكبر من مبيعات الأجانب عبر المؤسسات التي سجلت صافي بيع بنحو 1.29 مليار ريال، بينما اتجه المستثمرون الأفراد الأجانب إلى الشراء بصافي 44.7 مليون ريال.

وسجل المستثمرون الخليجيون بدورهم صافي بيع بقيمة 132.9 مليون ريال، مع مشتريات بنحو 491.7 مليون ريال ومبيعات بلغت 624.6 مليون ريال.

وتزامنت تحركات المستثمرين مع تراجع مؤشر السوق السعودية «تاسي» 1.82% خلال الأسبوع، فاقداً 205 نقطة ليغلق عند 11,032.91 نقطة.

وبلغت قيمة التداولات الأسبوعية 27.11 مليار ريال على 1.28 مليار سهم، من خلال أكثر من 2.1 مليون صفقة.

ارتفعت الأصول الاحتياطية الرسمية للسعودية بنسبة 6.7% على أساس سنوي بنهاية أغسطس 2026، لتصل إلى 487.31 مليار دولار (1.827 تريليون ريال)، مقابل 456.65 مليار دولار في الفترة نفسها من 2025، وفق بيانات البنك المركزي السعودي «ساما».

وعلى أساس شهري، تراجعت الاحتياطيات للشهر الثاني على التوالي بنسبة 0.27%، ما يعادل 1.32 مليار دولار، مقارنة مع 488.63 مليار دولار في يوليو، فيما كانت قد سجلت 494.55 مليار دولار بنهاية يونيو.

وجاء النمو السنوي مدفوعاً بصورة رئيسية بارتفاع الاحتياطيات بالعملات الأجنبية 7.2% إلى 462.15 مليار دولار، مقارنة مع 431.11 مليار دولار في أغسطس من العام الماضي. لكنها انخفضت 0.32% مقارنة مع يوليو 2026.

وتراجعت حقوق السحب الخاصة 2% على أساس سنوي إلى 21.16 مليار دولار، بينما ارتفع وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي 1.4% إلى 3.56 مليار دولار.

واستقرت قيمة الذهب النقدي عند نحو 433 مليون دولار بنهاية أغسطس. وتتكون الأصول الاحتياطية الرسمية للمملكة من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، إلى جانب الاحتياطيات بالعملات الأجنبية.

وتأتي مستويات الاحتياطيات بالتزامن مع استمرار متانة القطاع المصرفي السعودي، إذ أشار تقرير مشاورات المادة الرابعة لعام 2026 الصادر عن صندوق النقد الدولي إلى قوة مستويات رأس المال والسيولة وتحسن جودة الأصول، مع انخفاض نسبة القروض المتعثرة إلى 1% من إجمالي القروض، وهو أدنى مستوى خلال عقد.



معرض البحرين الدولي للطيران يطلق نسخته الثامنة في نوفمبر 2028

المنامة - المنصة الاقتصادية

وتتواصل الاستعدادات للنسخة الثامنة بالتنسيق مع الشركاء وأصحاب المصلحة ومجتمع الطيران والفضاء الدولي، مع التركيز على تعزيز دور المعرض كمنصة لبناء الشراكات ودعم فرص الأعمال والتجارة الدولية. وتراهن البحرين على النسخة المقبلة في تعزيز حضورها ضمن أجندة الفعاليات الدولية المتخصصة، واستقطاب شركات ووفود عالمية إلى المملكة في نوفمبر 2028. وانطلق معرض البحرين الدولي للطيران للمرة الأولى عام 2010، وتحول منذ ذلك الحين إلى فعالية دولية تجمع شركات الطيران والفضاء والمسؤولين والوفود العسكرية والمدنية والمتخصصين في القطاع.

أعلنت اللجنة العليا المنظمة لمعرض البحرين الدولي للطيران إعادة جدولة النسخة الثامنة إلى الفترة من 15 إلى 17 نوفمبر 2028، بدلاً من موعدها السابق المقرر بين 18 و20 نوفمبر 2026 في قاعدة الصخير الجوية. وقالت اللجنة إن تحديد الموعد الجديد يستهدف تهيئة المجال أمام مشاركة دولية أوسع من العارضين والزوار والوفود وشركاء قطاع الطيران والفضاء، وتمكين المشاركين من الاستفادة بصورة أكبر من الفرص التجارية والاستثمارية التي يوفرها المعرض.

البحرين تقود تحركاً خليجياً لتوحيد أدوات الترويج السياحي والتصنيف الفندقي

المنامة - المنصة الاقتصادية

والمبادرات الإعلامية الهادفة إلى تعزيز حضور دول الخليج كوجهة سياحية إقليمية ودولية. كما تناول الاجتماع تطوير لوحة البيانات السياحية الخليجية وتعزيز تبادل الخبرات في الإحصاءات والبيانات، بما يدعم توفير معلومات أكثر تكاملاً عن حركة السياحة وأداء القطاع في دول المجلس. وشملت المناقشات مشروع رخصة الإرشاد السياحي الموحد، ومبادرة عاصمة السياحة الخليجية، والتعاون الدولي، وتنظيم الأنشطة والفعاليات السياحية المشتركة، إلى جانب الدليل الاسترشادي للتصنيف الفندقي. وتأتي هذه الملفات ضمن جهود دول مجلس التعاون لتعزيز التكامل بين أسواقها السياحية وتطوير معايير وأدوات مشتركة تدعم تنافسية القطاع وترفع قدرته على جذب المزيد من الزوار والاستثمارات.

ترأست البحرين اجتماع الوكلاء المسؤولين عن السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي ناقش حزمة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز التكامل السياحي الخليجي وتطوير أدوات الترويج والبيانات والتصنيف الفندقي. وترأست الاجتماع، الذي عقد عبر الاتصال المرئي، سارة أحمد بوحجي، الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، في إطار رئاسة المملكة للدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون، وتحضيراً للاجتماع العاشر للجنة وزراء السياحة بدول المجلس. وناقش المسؤولون متابعة تنفيذ المبادرات والبرامج المرتبطة بخطة دعم القطاع السياحي الخليجي، وفي مقدمتها الترويج المشترك والحملات التسويقية



مطار البحرين الدولي يحصد 4 تقديرات عالمية في تجربة المسافرين

المنامة - المنصة الاقتصادية

ويعكس الحفاظ على المستوى الخامس في تجربة العملاء دمج هذا الجانب ضمن استراتيجية شركة مطار البحرين وحوكمتها وعملياتها التشغيلية وتصميم الخدمات، فيما تؤكد جائزة خدمات الوصول كفاءة تجربة المسافرين القادمين إلى المملكة.

وقال خالد حسين تقي، رئيس مجلس إدارة مجموعة طيران الخليج، إن الإنجازات تعكس نجاح استراتيجية شركة مطار البحرين في تحقيق التميز بمختلف جوانب تجربة المطار، مشيرًا إلى دور الموظفين والشركاء والجهات العاملة في المطار في تعزيز مكانة البحرين مركزًا رائدًا في قطاع الطيران.

من جانبه، قال أحمد محمد جناحي، الرئيس التنفيذي لشركة مطار البحرين، إن التقديرات تغطي جوانب أساسية من رحلة المسافر، بدءًا من خدمة العملاء وسلاسة إجراءات الوصول، وصولًا إلى إمكانية الوصول والجاهزية للصحة العامة والمرونة التشغيلية.

ويأتي اعتماد تعزيز إمكانية الوصول - المستوى الثاني ليعكس تطبيق المطار خططًا وأطر حوكمة وبرامج تدريب وخدمات تستهدف توفير تجربة سفر أكثر شمولًا للمسافرين من ذوي الإعاقات الظاهرة وغير الظاهرة.

عزز مطار البحرين الدولي حضوره على خريطة المطارات العالمية، بعد حصوله على أربعة تقديرات من المجلس الدولي للمطارات (ACI)، شملت تجربة العملاء، وجودة خدمات الوصول، وإمكانية الوصول، والجاهزية للصحة والسلامة العامة.

وحافظ المطار للعام الثاني على التوالي على اعتماد تجربة العملاء - المستوى الخامس، وهو أعلى مستوى ضمن برنامج الاعتماد، كما حصد للعام الثاني تواليًا جائزة جودة خدمات المطارات لأفضل مطار عالميًا في خدمات الوصول، استنادًا إلى آراء المسافرين.

وشملت التقديرات أيضًا تجديد اعتماد الجاهزية للصحة والسلامة العامة، إلى جانب حصول مطار البحرين الدولي على اعتماد تعزيز إمكانية الوصول - المستوى الثاني لعام 2026.

وتسلم التقديرات محمد جميل الخنيزي، الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في شركة مطار البحرين، خلال قمة تجربة المطارات العالمية التي استضافها مطار إسطنبول الدولي (iGA) في تركيا، خلال الفترة من 31 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2026.

البحرين تروج لسياحة الفعاليات في بريطانيا وتستعد لـ"كونكورس البحرين الملكي 2026"

المنامة- المنصة الاقتصادية

طيران الخليج تتصدر الشرق الأوسط في الالتزام بالمواعيد



حققت طيران الخليج، الناقل الوطنية لمملكة البحرين، المركز الأول بين شركات الطيران في الشرق الأوسط في الالتزام بمواعيد الوصول خلال أغسطس 2026، وفق تقرير «سيريوم»، مسجلة نسبة بلغت 92.47%.

وأظهرت البيانات تحسناً في الأداء التشغيلي للناقلة بمقدار 7.54 نقطة مئوية مقارنة بـ يوليو، بعدما ارتفعت نسبة الالتزام بمواعيد الوصول من 84.93% إلى 92.47% خلال شهر واحد.

كما سجلت طيران الخليج معدل إتمام للرحلات بلغ 99.50% من إجمالي 4,422 رحلة خلال أغسطس، فيما جاءت في المركز الثاني ضمن تصنيف منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بحسب «سيريوم».

وفي مؤشر آخر للأداء، صنفت مؤسسة «OAG» طيران الخليج في المركز الثاني على مستوى الشرق الأوسط والرابع عالمياً في الالتزام بالمواعيد خلال أغسطس، بنسبة بلغت 90.35%.

وبحسب بيانات «OAG»، بلغت نسبة إلغاء رحلات الناقلة 0.45% من إجمالي 4,421 رحلة تم تشغيلها خلال الشهر.

وتعكس النتائج تحسناً في مؤشرات الكفاءة التشغيلية وانتظام الرحلات لدى الناقل البحرينية، في قطاع تعد فيه دقة المواعيد ومعدلات إتمام الرحلات من المؤشرات الرئيسية لجودة التشغيل وتجربة المسافرين.

عززت هيئة البحرين للسياحة والمعارض حضور المملكة في سوق سياحة الفعاليات الدولية، من خلال مشاركتها في «كونكورس أوف إيفانيس 2026» في المملكة المتحدة، بالتزامن مع الترويج للنسخة الثانية من «كونكورس البحرين الملكي» المقرر تنظيمها في نوفمبر المقبل.

وشاركت البحرين في الحدث الذي استضافه قصر هامبتون كورت خلال الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر، وجمع نخبة من جامعي السيارات والخبراء والمهتمين بالسيارات الكلاسيكية والتاريخية من مختلف أنحاء العالم.

وقالت سارة أحمد بوحجي، الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، إن المشاركة في الفعاليات الدولية تتيح للمملكة الترويج لمقوماتها السياحية والثقافية، وتعزيز موقعها كوجهة لاستضافة الفعاليات العالمية النوعية.

وضمن الحدث، قدمت الهيئة جائزتها إلى سيارة Voisin C30 Saloon موديل 1939، وهي واحدة من خمس سيارات فقط من هذا الطراز ما زالت موجودة عالمياً، فيما ذهبت جائزة «كونكورس البحرين الملكي» إلى سيارة Aston Martin Le Mans موديل 1933.

كما استعرض جناح البحرين جوانب من الهوية الثقافية والتراثية للمملكة، إلى جانب الترويج للوجهات والتجارب السياحية والفعاليات التي تستهدف جذب الزوار الدوليين.

واستثمرت الهيئة مشاركتها في بريطانيا للترويج لـ «كونكورس البحرين الملكي 2026»، الذي يقام يومي 6 و7 نوفمبر في النادي الملكي للغولف بالرفاع، بتنظيم من «ثرو إيفنتس» وبالتعاون مع هيئة البحرين للسياحة والمعارض.

ومن المقرر أن تجمع النسخة الثانية سيارات نادرة وكلاسيكية وعصرية من مختلف أنحاء العالم، إلى جانب مشاركة نوادي السيارات الخليجية وبرامج ترفيهية وتجارب للضيافة والثقافة البحرينية.

وتراهن البحرين على الفعاليات الدولية المتخصصة كأحد أدوات تنويع المنتج السياحي واستقطاب شرائح جديدة من الزوار، خصوصاً الفعاليات المرتبطة بالرياضة والسيارات والثقافة والترفيه.

"فاتيل البحرين" تحصل على الاعتماد المؤسسي لدعم كفاءات السياحة والضيافة

الأكاديمي، والخدمات الطلابية، إلى جانب الأنظمة والإجراءات المرتبطة باستدامة الأداء والتحسين المستمر. من جانبها، قالت سارة بوحجي، الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، إن الاعتماد يعزز دور «فاتيل البحرين» في إعداد الكفاءات الوطنية المؤهلة للعمل في السياحة والضيافة، مشيرة إلى أن الاستثمار في التعليم المتخصص والتدريب العملي يرفد القطاع بالمهارات اللازمة لمواكبة نموه وتحسين جودة الخدمات والتجارب السياحية.

وقال الشيخ خالد بن خليفة آل خليفة إن الاعتماد يمثل دافعا لمواصلة تطوير البرامج والبيئة التعليمية وتعزيز التكامل بين الدراسة الأكاديمية والتدريب العملي، بما يرفع جاهزية الخريجين لدخول سوق العمل. ويكتسب تطوير التعليم المتخصص في السياحة والضيافة أهمية متزايدة مع توسع القطاع السياحي في البحرين، إذ يسهم توفير الكفاءات المهنية في دعم جودة الخدمات وتعزيز تنافسية القطاع وقدرته على النمو.



آل خليفة، المدير العام لكلية فاتيل البحرين، بحضور ديانا الجهمري، الأمين العام لمجلس التعليم العالي. وجاء منح الاعتماد بالتزامن مع تدشين الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي 2026-2036، التي تستهدف رفع جودة المخرجات التعليمية وتعزيز مواءمة البرامج الأكاديمية مع احتياجات سوق العمل ودعم التنمية الاقتصادية. وقالت الجهمري إن الاعتماد جاء نتيجة تقييم مجموعة من المحاور، شملت الحوكمة والإدارة الأكاديمية، وجودة البرامج، وكفاءة الكادر

المنامة - المنصة الاقتصادية

حصلت كلية فاتيل البحرين على الاعتماد المؤسسي لمدة خمس سنوات من مجلس التعليم العالي، في خطوة تعكس استيفاء الكلية لمعايير الجودة والحوكمة الأكاديمية المعتمدة في البحرين، وتعزز دورها في تأهيل الكفاءات لقطاعي السياحة والضيافة. وسلم محمد بن مبارك جمعة، وزير التربية والتعليم رئيس مجلس أمناء مجلس التعليم العالي، شهادة الاعتماد إلى الشيخ خالد بن خليفة

"طيران ناس" تستحوذ على 10% من "سويسبورت السعودية" بـ 50 مليون ريال

وبالتزامن مع الصفقة، أخطرت «طيران ناس» الشركة السعودية للخدمات الأرضية بإنهاء عقد المناولة الحالي اعتباراً من مارس 2027، لتصبح «سويسبورت السعودية» الشريك الحصري المتوقع لخدمات المناولة الأرضية عبر شبكة «طيران ناس» المحلية. وتقدر «طيران ناس» قيمة مشترياتها السنوية بموجب الاتفاقية الجديدة بنحو 5% من إيراداتها، وهي نسبة مقارنة لما تنفقه بموجب العقد الحالي.

وقعت «طيران ناس» اتفاقية للاستحواذ على 10% من سويسبورت السعودية العربية مقابل 50 مليون ريال (13.33 مليون دولار)، بالتزامن مع توقيع عقد لخدمات المناولة الأرضية لمدة خمس سنوات، في خطوة تعيد ترتيب شراكات الشركة التشغيلية في السوق السعودية. وتمنح الاتفاقية «طيران ناس» خيار شراء حصة إضافية تبلغ 10% عند تجديد عقد المناولة الأرضية، ما قد يرفع ملكيتها مستقبلاً إلى 20%، وفق الشروط المتفق عليها.



46% من الحجزات محلية والبحر الأحمر يقفز 4000% السعوديون يعيدون رسم خريطة السفر

وعالمياً، حافظت إسطنبول ولندن وباريس وبوكيت على شعبيتها، بينما برزت موسكو وأثينا ومدريد وشنغهاي ضمن الوجهات التي تشهد إقبالاً متزايداً. وفي سوق الطيران، استحوذت شركات الطيران الاقتصادية على 60% من إجمالي مسارات الرحلات الجوية، في حين ارتفعت حصة الناقلات الوطنية السعودية من إجمالي قيمة المسارات 8 نقاط مئوية إلى 57%.

كما أظهرت البيانات أن 33% من إجمالي مسارات الرحلات الدولية جرى حجزها عبر ناقل وطني، بالتزامن مع توسع الشبكات الدولية وإضافة وجهات جديدة. وواصل السعوديون تفضيل الإقامة مرتفعة المستوى، إذ استحوذت فنادق ومنشآت الأربع والخمس نجوم على 74% من إجمالي ليالي الإقامة، بينما مثلت المنشآت الواقعة ضمن أعلى شريحة سعريّة 13% من الحجزات.

ولم يقتصر النمو على الطيران والفنادق، إذ قفزت حجوزات الأنشطة السياحية 464%، وكانت غالبيتها داخل المملكة. وسجلت الرياض نمواً بلغ 2061%، وجدة 664%، فيما ارتفعت الأنشطة المرتبطة بمكة المكرمة 1193%.

وتشير البيانات إلى أن المسافر السعودي لم يقلص سفره أمام التقلبات الإقليمية خلال 2026، بقدر ما أعاد توزيع إنفاقه ووجهاته، مع استفادة السياحة الداخلية بصورة أكبر وظهور وجهات خارجية جديدة على خريطة الطلب.

أعاد المسافرون السعوديون رسم خريطة سفرهم خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، مع نمو قوي للسياحة الداخلية وتوسع الوجهات الخارجية نحو مصر والمغرب ومدن عالمية جديدة، وفق تقرير صادر عن شركة «المسافر» استند إلى بيانات الحجزات بين يناير ونهاية يوليو.

وأظهرت البيانات أن السفر الداخلي استحوذ على 46% من إجمالي الحجزات، مع نمو الحجزات المحلية 13% على أساس سنوي، فيما قفز عدد ليالي الإقامة داخل المملكة 44%.

وقاد السفر الديني النمو من حيث الحجم، إذ ارتفعت ليالي الإقامة في مكة المكرمة والمدينة المنورة 53%، بالتزامن مع توسع الطاقة الفندقية وتحسن خيارات الوصول والإقامة.

وفي السياحة الترفيهية، برز توجه أكبر نحو الإنفاق على التجارب الفاخرة، حيث تضاعف تقريباً متوسط قيمة الحجز المحلي. وسجلت وجهة البحر الأحمر نمواً تجاوز 4000% في ليالي الإقامة، كما حققت أعلى متوسط لقيمة الحجز بين جميع الوجهات التي يقصدها السعوديون عالمياً، متقدمة على باريس ولندن.

وامتد النمو المحلي إلى عسير والغلا والطائف وجازان ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، بينما حافظت الرياض وجدة والخبر على موقعها بين الوجهات الأكثر تكراراً. خارجياً، توسعت خيارات السعوديين بعيداً عن الوجهات التقليدية مثل القاهرة والدوحة ودبي والمنامة، مع نمو الاهتمام بالساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر في مصر، إلى جانب طنجة ومراكش في المغرب.

"stc البحرين" و "Cohesity" تطلقان إطاراً لحماية البيانات وتعزيز استمرارية الأعمال

«سيبلي» البحريني يتجاوز 100 مقهى شريك مع توسع شبكة الطلب المسبق للقهوة



تجاوز عدد المقاهي المستقلة والسلاسل المحلية الصغيرة المتاحة عبر تطبيق «سيبلي» في البحرين 100 مقهى، في مؤشر على تنامي سوق القهوة المتخصصة وتوسع استخدام خدمات الطلب المسبق في المملكة.

ويتيح التطبيق البحريني للعملاء تصفح قوائم المقاهي المشاركة، وطلب القهوة ودفع قيمتها مسبقاً، ثم استلامها مباشرة من الفرع، فيما تقتصر خدمات «سيبلي» على الطلب المسبق والاستلام ولا تشمل التوصيل. وقال فيصل الكواري، مدير «سيبلي»، إن تجاوز عدد المقاهي الشريكة 100 مقهى يمثل «محطة مهمة» للتطبيق، ويعكس تنوع مشهد القهوة المحلي في البحرين.

وأضاف أن المنصة تستهدف مساعدة المقاهي على النمو من خلال توفير تجربة استلام أكثر سهولة، إلى جانب منح العملاء وسيلة لاكتشاف المشاريع المحلية ودعمها.

وتتيح الخدمة للعملاء تقديم طلباتهم قبل الوصول إلى المقهى، ما يساعد على تقليص فترات الانتظار، خصوصاً خلال ساعات الصباح، مع بقاء عملية تجهيز الطلب والاستلام مرتبطة مباشرة بالمقهى. ويحتفظ كل مقهى مشارك عبر المنصة بهويته التجارية وقائمة أسعاره وعلاقته المباشرة بعملائه، بينما توفر «سيبلي» قناة إضافية لاستقبال الطلبات دون إدخال خدمة توصيل وسيطة بين المقهى والمستهلك. وتضم شبكة التطبيق مقاهي في مناطق مختلفة من البحرين، وتقول الشركة إنها تمثل أكبر شبكة محلية للطلب المسبق من مقاهي القهوة المتخصصة في المملكة.

المنامة - المنصة الاقتصادية

أبرمت stc البحرين شراكة استراتيجية مع «Cohesity» المتخصصة عالمياً في أمن البيانات والنسخ الاحتياطي، لتطوير إطار متكامل ومحلي للنسخ الاحتياطي وحماية البيانات في البحرين، يستهدف الجهات الحكومية والمؤسسات الكبرى. وأعلن عن الشراكة على هامش مؤتمر «ليب 2026»، في خطوة تستهدف تعزيز مرونة البنية التحتية الرقمية، عبر منصة مركزية لحماية البيانات تقلل الحاجة إلى الاعتماد على أنظمة متعددة ومتفرقة.

ويوفر الحل الجديد إمكانيات للاستعادة السريعة للبيانات عند حدوث انقطاعات حرجية، بما يدعم استمرارية الأعمال وسيادة البيانات والامتثال للمتطلبات التنظيمية المحلية، ويوسع في الوقت ذاته محفظة حلول البنية التحتية التي تقدمها stc البحرين لقطاع الأعمال.

وقال هشام مصطفى، رئيس قطاع الأعمال والنواقل والمشغلين لدى stc البحرين، إن الشراكة تمثل خطوة نحو تعزيز مرونة المنظومة الرقمية في المملكة، من خلال توفير حلول متطورة ومدعومة محلياً للنسخ الاحتياطي وحماية البيانات.

وأضاف أن التعاون سيمكن المؤسسات الحكومية والخاصة من تعزيز حماية بياناتها وضمان سيادتها، إلى جانب رفع جاهزية عملياتها واستمرارية أعمالها في مواجهة التحديات والانقطاعات المحتملة.

وتأتي الشراكة ضمن توجه stc البحرين لتطوير حلول مؤسسية محلية تدعم أمن البيانات والبنية التحتية الرقمية، في ظل تزايد اعتماد المؤسسات على الخدمات الرقمية والحاجة إلى تعزيز جاهزية العمليات الحيوية واستدامتها.



البائع



المشتري



شباب مصري يقترب من تحقيق مليار جنيه عمولات عقارية خلال شهر

50% عن أسعار السوق الحالية، ما يجعلها جذابة للمشتريين الجدد.

وتشير بيانات «عقار إكزت» إلى أن 46% من الوحدات المعروضة تعود إلى مشتريين أبرموا عقودهم قبل عامين، فيما تسجل الوحدات التي تقل قيمتها عن 3 ملايين جنيه طلباً مرتفعاً يصل في المتوسط إلى 9.5 طلب لكل وحدة. وتستغرق عملية إغلاق الصفقة نحو 14 يوماً، تشمل التحقق من المستندات والأسعار وإجراءات نقل الصفقة إلى المشتري الجديد.

ويكشف النمو السريع لهذا النشاط عن جانب مختلف من السوق العقاري المصري؛ فارتفاع قيمة الأصول لا يعني بالضرورة قدرة جميع المشتريين على الاستمرار في تحمل التزامات الأقساط، ما يخلق سوقاً ثانوية للتخارج وإعادة بيع العقود.

وفي المقابل، يوفر هذا النموذج للمشتري الجديد فرصة للحصول على عقار بسعر أقل من السوق، وللمطور استمرار التدفقات النقدية، بينما تتحول مشكلة السيولة لدى المشتري الأول إلى فرصة تجارية جديدة لقطاع الوساطة العقارية.

تحولت أزمة تعثر بعض المشتريين في سداد أقساط العقارات في مصر إلى فرصة لنمو نموذج جديد للوساطة، بعدما جذبت منصة «عقار إكزت» خلال أسابيع من إطلاقها أكثر من 5200 وحدة عقارية بقيمة تتجاوز 75 مليار جنيه.

وبحسب حسابات «العربية Business»، قد تقترب العمولات الناتجة عن الصفقات المعروضة من مليار جنيه مصري، ما يعادل نحو 20 مليون دولار، إذا نجحت المنصة في إتمام عمليات البيع ونقل الملكية، وهو رقم محتمل وليس أرباحاً محققة حتى الآن.

وتقوم فكرة المنصة على مساعدة المشتريين غير القادرين على الاستمرار في سداد الأقساط على التخارج من وحداتهم بأقل خسائر ممكنة، عبر إيجاد مشترٍ جديد يتولى الصفقة، بدلاً من اللجوء إلى إعادة الوحدة للمطور وتحمل عمولات استرداد قد تصل إلى 15%.

وتستفيد المنصة من فجوة سعرية نشأت بعد الارتفاعات الكبيرة التي شهدتها السوق العقاري المصري خلال سنوات اضطراب أسعار الصرف وارتفاع تكاليف التمويل، إذ توجد وحدات سبق التعاقد عليها بأسعار تقل في بعض الحالات بنحو



البحرين تنظم "العلامة الوطنية للحلال" لدعم التنافسية في الأسواق الخارجية

المنامة - المنصة الاقتصادية

وأوضح عبدالله أن الوزارة تواصل تطوير منظومة الرقابة والتنظيم في قطاع المنتجات الغذائية والحلال، بما يخدم المستهلكين والمنشآت الوطنية ويرفع جودة المنتجات البحرينية وتنافسيتها. وبموجب القرار، يشترط للحصول على ترخيص استخدام العلامة أن يكون مقدم الطلب منشأة مقيدة في السجل التجاري، وأن يحدد المنتجات المراد وضع العلامة عليها، إلى جانب الحصول على شهادة حلال صادرة عن جهة تدقيق حلال لتلك المنتجات.

كما يتعين على المنشأة إثبات التزامها بنظام الإشراف والرقابة، وتحديد حجم الإنتاج السنوي للمنتج المطلوب استخدام العلامة الوطنية للحلال عليه.

ويمثل تنظيم العلامة خطوة تتجاوز الجانب الرقابي إلى بعد اقتصادي وتسويقي، من خلال منح المنتجات المطابقة لمتطلبات الحلال هوية وطنية موحدة يمكن الاستناد إليها في تعزيز ثقة الأسواق والمستهلكين بالمنتج البحريني.

تتجه البحرين إلى تعزيز تنظيم سوق المنتجات الحلال ورفع موثوقية المنتجات الوطنية، مع صدور القرار رقم (125) لسنة 2026 بشأن العلامة الوطنية للحلال واشتراطات الترخيص باستخدامها. وقال عاصم عبداللطيف عبدالله، وكيل شؤون الزراعة والثروة الحيوانية بوزارة شؤون البلديات والزراعة، إن القرار يشكل خطوة مهمة نحو تنظيم قطاع المنتجات الحلال في المملكة، عبر وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن قصر استخدام العلامة على المنتجات المستوفية للاشتراطات والمعايير المعتمدة.

ويستهدف التنظيم تعزيز ثقة المستهلكين ورفع مستويات الجودة والمطابقة، إلى جانب توفير هوية موثوقة للمنتجات البحرينية الحلال يمكن أن تدعم قيمتها التجارية وقدرتها على المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية.



"الحلال".. كيف يمكن للبحرين اقتناص حصة من سوق عالمي بـ1.9 تريليون دولار؟

المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

وتتجاوز الفرصة الغذاء وحده، إذ يشمل اقتصاد الحلال الأدوية ومستحضرات التجميل والسياحة والأزياء وغيرها، ما حوله إلى مجال تتنافس عليه دول إسلامية وغير إسلامية.

ماليزيا تحول «الحلال» إلى صادرات

تقدم ماليزيا أحد أبرز النماذج في تحويل الاعتماد إلى نشاط اقتصادي. فقد بلغت صادراتها من منتجات الحلال 61.7 مليار رينغيت في 2024، قبل أن ترتفع إلى 68.52 مليار رينغيت في 2025، وتشمل الأغذية والمكونات ومستحضرات التجميل والأدوية وغيرها.

وتظهر التجربة الماليزية أن القيمة الاقتصادية لا تأتي من إصدار الشهادة وحده، وإنما من ربطها بالتصنيع والتصدير والاستثمار والخدمات اللوجستية والترويج الخارجي.

وفي الخليج، طورت السعودية منظومة للاعتماد عبر مركز الحلال السعودي، تشمل اعتماد جهات إصدار الشهادات واتفاقيات الاعتراف المتبادل مع أسواق خارجية، فيما تستخدم الإمارات علامتها الوطنية للحلال ضمن منظومة المطابقة وتسهيل تجارة المنتجات الحلال.

لم تعد تجارة الحلال مجرد شهادة تؤكد مطابقة الأغذية للضوابط الشرعية، بل تحولت إلى منظومة اقتصادية عالمية تمتد إلى الغذاء والأدوية ومستحضرات التجميل والخدمات اللوجستية والتعبئة والتغليف وغيرها.

وفي البحرين، يمثل القرار رقم (125) لسنة 2026 بشأن العلامة الوطنية للحلال واشتراطات الترخيص باستخدامها خطوة نحو تحويل التنظيم والرقابة إلى أداة لدعم تنافسية المنتجات الوطنية ونفاذها إلى الأسواق الخارجية.

ويضع القرار إطاراً واضحاً لاستخدام العلامة، إذ يشترط تسجيل المنشأة تجارياً، وتحديد المنتجات المشمولة، والحصول على شهادة حلال من جهة تدقيق، إلى جانب الالتزام بأنظمة الإشراف والرقابة. سوق عالمية تتوسع

تكشف الأرقام حجم الفرصة؛ إذ بلغ إنفاق المسلمين عالمياً على الأغذية والمشروبات نحو 1.43 تريليون دولار في 2023، فيما تشير تقديرات تقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي إلى إمكانية وصوله إلى نحو 1.94 تريليون دولار بحلول 2028.

ماذا تكسب البحرين؟

بما يخلق قيمة اقتصادية تتجاوز المنتج نفسه. ولا تتوافر حتى الآن بيانات رسمية منشورة تحدد حجم سوق الحلال في البحرين أو مساهمته المباشرة في الناتج المحلي، ولذلك سيكون من المبكر تقدير عائد مالي محدد للعلامة الجديدة. لكن التجارب الدولية توضح أن الفرصة موجودة. والتحدي أمام البحرين هو الانتقال بالعلامة الوطنية للحلال من مجرد «شهادة مطابقة» إلى «أصل تجاري»، عبر توسيع الاعتراف بها خارج المملكة وربطها بالتصدير والاستثمار والخدمات اللوجستية. وعندها قد تصبح عبارة «حلال البحرين» أكثر من ضمان للمستهلك؛ لتتحول إلى جواز عبور للمنتجات الوطنية نحو سوق عالمية بمئات المليارات من الدولارات.

لا تحتاج البحرين إلى منافسة الدول الكبرى في حجم الإنتاج بقدر حاجتها إلى توظيف مزاياها في الصناعة والخدمات اللوجستية وإعادة التصدير والرقابة والتمويل الإسلامي. فالعلامة المعترف بها دولياً يمكن أن تساعد المصانع البحرينية على دخول أسواق جديدة، وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في التصدير، كما يمكن أن تعزز جاذبية المملكة أمام الشركات الراغبة في استخدامها قاعدة لإنتاج أو تعبئة أو توزيع المنتجات الحلال إقليمياً. وقد تمتد العوائد إلى أنشطة التدقيق والاعتماد والفحص والمختبرات والتخزين والنقل والاستشارات.



المنصة الاقتصادية
ALMANASSA ECONOMIC



أسواق
فرص
مستقبل

صناعة الحلال.. فرصة عالمية للبحرين من علامة وطنية إلى أسواق العالم

يمثل القرار رقم (125) لسنة 2026 بشأن العلامة الوطنية للحلال خطوة مهمة لتنظيم قطاع المنتجات الحلال في البحرين، ودعم تنافسية المنتجات الوطنية وفتح آفاق جديدة أمامها في الأسواق الإقليمية والدولية.



سوق الأغذية الحلال عالمياً

1.43 | **1.94**
تريليون دولار | تريليون دولار
في عام 2023 | بحلول عام 2028

معدل نمو سنوي مركب 6.2%

المصدر: تقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2023/2024

الاقتصاد الإسلامي الأوسع

2.43 | **3.36**
تريليون دولار | تريليون دولار
في عام 2023 | بحلول عام 2028

يشمل: الغذاء، الأدوية، مستحضرات التجميل، السياحة، الأزياء وغيرها

المصدر: تقرير حالة الاقتصاد الإسلامي العالمي 2023/2024

تجربة ماليزيا

61.7 | **68.5**
مليار رينغيت | مليار رينغيت
في عام 2024 | في عام 2025

تشمل الأغذية والمكونات ومستحضرات التجميل، والأدوية وغيرها

المصدر: تقارير رسمية ماليزية

نماذج إقليمية ناجحة



السعودية

مركز الحلال السعودي
واعتماد دولي في أكثر
من 43 دولة



الإمارات

العلامة الوطنية للحلال
لتسهيل التجارة ودخول
الأسواق العالمية

ماذا يمكن أن تكسب البحرين؟



زيادة
الصادرات



تعزيز الخدمات
اللوجستية



فرص عمل
جديدة



جذب
الاستثمارات



دعم الشركات
الصغيرة والمتوسطة



توسيع نشاط
الاعتماد والتدقيق
والاستشارات

متطلبات الحصول على العلامه

- ✓ منشأة مقيمة في السجل التجاري
- ✓ تحديد المنتجات الحلال
- ✓ شهادة من جهة تدقيق معتمدة
- ✓ الالتزام بأنظمة الإشراف والرقابة
- ✓ تحديد حجم الإنتاج السنوي

حلال البحرين..
جواز عبور إلى أسواق العالم



المنصة الاقتصادية
ALMANASSA ECONOMIC
INSIGHT. ANALYSIS. IMPACT.

"الكوهجي القابضة" تؤهل 25 شاباً لسوق العمل عبر برنامج "طموح"



المنامة - المنصة الاقتصادية

بعد إتمام دراسته الجامعية بنجاح، وقال محمد الكوهجي، الرئيس التنفيذي لمجموعة الكوهجي القابضة، إن البرنامج يستهدف منح الشباب البحريني فرصاً عملية تساعد على اكتشاف قدراتهم وبناء خبراتهم والاستعداد بصورة أفضل لمسيرتهم المهنية. وأضاف أن المجموعة حرصت على تجاوز مفهوم التدريب التقليدي عبر الجمع بين المعرفة والتطبيق، مشيراً إلى أن فرصة التوظيف الممنوحة لصاحب الأداء الأفضل تعكس إمكانية تحول التميز خلال التدريب إلى فرصة مهنية حقيقية. وأكد الكوهجي أن المجموعة ستواصل تطوير «طموح Aspire»، انطلاقاً من رؤيتها بأن الاستثمار في الكفاءات البحرينية الشابة يمثل أحد أهم أدوار القطاع الخاص في دعم مستقبل سوق العمل والاقتصاد الوطني. وتعمل مجموعة الكوهجي القابضة في عدد من القطاعات، من بينها التطوير العقاري والإنشاءات والضيافة والتعليم، فيما يمثل البرنامج جزءاً من توجهها نحو الاستثمار في تنمية رأس المال البشري البحريني.

اختتمت مجموعة الكوهجي القابضة برنامجها التدريبي الصيفي «طموح Aspire» بمشاركة 25 طالباً وطالبة من الجامعات البحرينية، ضمن مبادرات المجموعة الهادفة إلى تطوير الكفاءات الوطنية وربط التعليم الأكاديمي بمتطلبات سوق العمل. وامتد البرنامج من 5 يوليو حتى 31 أغسطس 2026، وأتاح للمشاركين التدريب العملي داخل عدد من شركات المجموعة، والعمل على مهام ومشاريع تطبيقية في قطاعات وتخصصات مختلفة، إلى جانب تطوير مهارات التواصل والعمل الجماعي والتعامل مع بيئة العمل الاحترافية. وشهد البرنامج إقبالاً لافتاً، إذ اكتملت المقاعد المتاحة خلال أقل من 24 ساعة من فتح التسجيل، قبل اختيار 25 مشاركاً من خلال عملية تنافسية لاستقطاب الكفاءات البحرينية الواعدة. وتميزت نسخة هذا العام بربط التدريب بمسار توظيف محتمل، حيث أُناحت المجموعة للمتدرب صاحب الأداء الأفضل فرصة الانضمام إلى كوادرها

"سوليدرتي البحرين" تؤهل الطلبة للعمل في قطاع التأمين عبر برنامج "تميز"

"بي نت" تؤهل 22 شاباً بمهارات عملية لدعم الاقتصاد الرقمي

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت شركة شبكة البحرين «بي نت» برنامجها التدريبي الصيفي لعام 2026، بعد تدريب 22 طالباً وطالبة من الجامعات البحرينية على مدى شهرين، ضمن جهود الشركة لتطوير الكفاءات الوطنية ورفع جاهزيتها للعمل في القطاعات المرتبطة بالاقتصاد الرقمي.

وامتد البرنامج خلال شهري يوليو وأغسطس، حيث جرى توزيع المتدربين على إدارات الشركة وفق تخصصاتهم الأكاديمية، وإشراكهم في بيئة العمل الفعلية تحت إشراف كوادر ومتخصصين من «بي نت». وركز البرنامج على منح المشاركين خبرة ميدانية تساعد على ربط الدراسة الأكاديمية بالتطبيق العملي، والتعرف إلى آليات العمل في قطاعات الشركة المختلفة، إلى جانب تطوير مهارات العمل الجماعي والابتكار.

وقالت أمل صالح المناعي، مديرة إدارة المواهب والتطوير في «بي نت»، إن تنمية الكفاءات الوطنية تمثل التزاماً أساسياً للشركة، مشيرة إلى أن الطلبة الـ 22 اندمجوا خلال البرنامج في العمليات التشغيلية وأظهروا قدرات في العمل الجماعي والابتكار. واختتم البرنامج بعروض قدمها المتدربون أمام الإدارة التنفيذية، فيما حصل فريق مكون من سبعة مشاركين على المركز الأول تقديراً لفكرته وجودة العرض المقدم.

وتأتي المبادرة في إطار توجه «بي نت»، المشغلة لشبكة الفاير الوطنية في البحرين، نحو الاستثمار في رأس المال البشري وإعداد كوادر بحرينية تمتلك خبرة عملية تتناسب مع متطلبات قطاع الاتصالات والبنية التحتية الرقمية والاقتصاد الرقمي.



المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت سوليدرتي البحرين برنامجها التدريبي الصيفي «تميز» للطلبة، بعد تجربة امتدت شهرين وركزت على منح المشاركين خبرات عملية وتعزيز جاهزيتهم لدخول سوق العمل.

وشمل البرنامج تدريباً عملياً في عدد من إدارات الشركة، من بينها الموارد البشرية، ونظم المعلومات، والمحاسبة، والاككتاب والمطالبات، والعلاقات العامة والتسويق، بما أتاح للطلبة التعرف بصورة مباشرة على طبيعة العمل في قطاع التأمين وتخصصاته المختلفة.

وجمع البرنامج بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، من خلال مشاركة الطلبة في أنشطة ومهام مهنية والتفاعل المباشر مع فرق العمل تحت إشراف متخصصين، إلى جانب تطوير مهارات التواصل والعمل الجماعي وتحمل المسؤولية.

وساعدت التجربة المشاركين على استكشاف اهتماماتهم المهنية والتعرف على متطلبات بيئة العمل، بما يعزز استعدادهم للانتقال من المرحلة الأكاديمية إلى المسار الوظيفي.

وقال عامر جناحي، نائب الرئيس التنفيذي للدعم المؤسسي في سوليدرتي البحرين، إن الشركة تولي اهتماماً بدعم الطلبة وتزويدهم بالمهارات والخبرات اللازمة لبناء مستقبلهم المهني.

وأضاف أن برنامج «تميز» يعكس توجه الشركة نحو الاستثمار في الشباب وإعداد كفاءات قادرة على المساهمة في المجتمع والاقتصاد الوطني.

ويأتي البرنامج ضمن مبادرات سوليدرتي البحرين لتنمية المهارات المهنية لدى الطلبة وإكسابهم خبرة ميدانية، بما يدعم تطوير رأس المال البشري وجاهزية الكفاءات الشابة لسوق العمل في المملكة.

"بنفت" تؤهل جيلاً جديداً للعمل في التكنولوجيا المالية عبر "مسار"

المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتمت «بنفت» النسخة الخامسة من برنامج «مسار» للتدريب الصيفي في التكنولوجيا المالية 2026، بعد شهرين من التدريب العملي والتطوير المهني لطلبة السنتين الثالثة والرابعة في الجامعات، ضمن جهود الشركة لتعزيز جاهزية الشباب البحريني للعمل في القطاعات المالية الرقمية. وأتاح البرنامج للمشاركين العمل داخل عدد من إدارات وفرق «بنفت»، والتعرف بصورة مباشرة إلى طبيعة العمليات والمشاريع في قطاع التكنولوجيا المالية، وآليات التكامل بين الوظائف المختلفة في تطوير وتنفيذ الخدمات المالية الإلكترونية. وجمعت نسخة 2026 بين التدريب العملي والأنشطة التطويرية، مع التركيز على مهارات التواصل والعمل الجماعي والجاهزية المهنية، إلى جانب تعريف الطلبة بدور «بنفت» في البنية التحتية للمدفوعات الرقمية والخدمات المالية الإلكترونية في البحرين. وقال صلاح العوضي، الرئيس التنفيذي للموارد البشرية في «بنفت»، إن البرنامج يهدف إلى منح الشباب البحريني خبرة واقعية في قطاع التكنولوجيا المالية، بما يساعدهم على الانتقال من الدراسة الجامعية إلى سوق العمل بمهارات أكثر ارتباطاً باحتياجات القطاع. وأضاف أن الاستثمار في المواهب الشابة يمثل جزءاً من دعم تطور منظومة الخدمات المالية في البحرين وإعداد كوادر قادرة على مواكبة التحول الرقمي وتعزيز تنافسية المملكة كمركز مالي إقليمي. ويأتي برنامج «مسار» في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى كفاءات تجمع بين المعرفة المالية والمهارات التقنية والرقمية، مع استمرار توسع التكنولوجيا المالية والمدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي في القطاع المالي البحريني.

"التمويل الكويتي - البحرين" يدعم «لامع» لتوسيع تدريب الشباب وربط المهارات بسوق العمل

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقّعت هيئة «لامع» وبيت التمويل الكويتي - البحرين اتفاقية شراكة تستهدف تطوير المحتوى التدريبي وتوسيع فرص الابتكار أمام الشباب البحريني، ضمن المشروع الوطني «لامع» الهادف إلى اكتشاف الطاقات الوطنية وإعدادها للمستقبل. وجرى توقيع الاتفاقية بحضور روان توفيق، وزيرة شؤون الشباب، ووقعها الشقيقة ضوى بنت خالد بن عبدالله آل خليفة، رئيس مجلس إدارة هيئة «لامع»، وشادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين. وقالت توفيق إن «لامع» تطور عبر نسخها المتعاقبة من برنامج شبابي إلى منظومة وطنية لاكتشاف الكفاءات البحرينية وصلها، مشيرة إلى أن أثر المشروع يمتد إلى تطوير المسارات العلمية والمهنية للمشاركين وتحويل المعرفة والمهارات إلى إنجازات عملية. وأضافت أن المشروع يجسد رؤية الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب، في الاستثمار في الشباب البحريني ومنحهم الأدوات والثقة والمساحة اللازمة لاكتشاف قدراتهم وصناعة مستقبلهم. من جانبها، قالت الشقيقة ضوى بنت خالد إن الشراكة مع بيت التمويل الكويتي - البحرين ستسهم في تطوير تجربة «لامع»، من خلال تطوير البرامج التدريبية وتوسيع مساحات الابتكار وتوفير فرص تساعد المشاركين على توظيف مهاراتهم في الواقع العملي. وقال شادي زهران إن الاستثمار في الشباب يمثل استثماراً في مستقبل الاقتصاد البحريني، مؤكداً أن دعم الكفاءات الوطنية والابتكار يشكل عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة. وتعكس الاتفاقية اتجاهاً نحو تعزيز الشراكة بين المؤسسات المالية والمبادرات الشبابية الوطنية، بما يدعم إعداد كوادر بحرينية تمتلك المهارات والقدرات اللازمة للمشاركة في اقتصاد أكثر اعتماداً على المعرفة والابتكار والكفاءات الوطنية.

أكثر من 100 طالب في "الأمريكية بالبحرين" يتدربون لدى شركات وبنوك كبرى



المنامة - المنصة الاقتصادية

اختتم أكثر من 100 طالب وطالبة من الجامعة الأمريكية بالبحرين برامج التدريب الصيفي للعام الأكاديمي 2025-2026، بعد خوض تجارب عملية في عدد من أبرز الشركات والبنوك والمؤسسات العاملة في المملكة، ضمن توجه الجامعة لربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل. وشملت الجهات التي استقبلت الطلبة بنك السلام، وطيران الخليج، وألمنيوم البحرين «ألبا»، وبيون، وريسنغ فورس، وطلبات، و«بنفت»، وشركة مطار البحرين، و«أسري»، والمصرف الخليجي التجاري، وبنك البحرين والكويت، وإنفستكورب، وبابكو إنرجيز، إلى جانب مؤسسات أخرى.

وتوزعت الفرص التدريبية على تخصصات تشمل علوم الحاسوب والمالية والإدارة والهندسة الصناعية والهندسة الميكانيكية والوسائط المتعددة، بما يتيح للطلبة اكتساب خبرة مهنية مرتبطة بتخصصاتهم قبل دخول سوق العمل.

وتولى مركز الإرشاد المهني في الجامعة التنسيق مع المؤسسات المستضيفة وتوجيه الطلبة إلى البرامج التي تتناسب مع مساراتهم الأكاديمية واهتماماتهم المهنية.

وقالت أمل العوضي، عميد شؤون الطلبة في الجامعة الأمريكية بالبحرين، إن التدريب الصيفي يمثل مكوناً رئيسياً في التجربة التعليمية، ويساعد الطلبة على الانتقال من المعرفة الأكاديمية إلى التطبيق العملي والتعامل مع متطلبات بيئة العمل.

وأضافت أن أكثر من 100 طالب وطالبة تمكنوا خلال برامج هذا العام من التعرف إلى بيئات العمل المهنية والمشاركة في مهام ومشروعات مرتبطة بتخصصاتهم، بما يعزز خبراتهم وقدرتهم التنافسية بعد التخرج.

وتعكس البرامج اتجاهاً متزايداً نحو تعزيز الشراكة بين الجامعات وقطاع الأعمال، بهدف تقليص الفجوة بين المهارات الأكاديمية والاحتياجات الفعلية والمتغيرة لسوق العمل.

"إنجاز البحرين" تدريب 12 جامعياً على تحليل تنافسية الاقتصاد وتطوير توصيات عملية

المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

أكثر من 200 طالب
في "البريطانية بالبحرين"
يخوضون تجربة عملية
في سوق العمل



أتم أكثر من 200 طالب وطالبة من الجامعة البريطانية في البحرين برامجهم التدريبية الصيفية لدى مجموعة من الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية، ضمن توجه الجامعة لتعزيز جاهزية طلبتها للانتقال من الدراسة الأكاديمية إلى سوق العمل.

وأتاح البرامج للطلبة العمل في بيئات مهنية حقيقية، بما مكنهم من تطبيق المعارف التي اكتسبوها خلال دراستهم، وتطوير مهاراتهم العملية، والتعرف بصورة مباشرة إلى متطلبات الوظائف واحتياجات المؤسسات. وتركز الجامعة من خلال برامج التدريب على تقليص الفجوة بين المعرفة الأكاديمية والخبرة المهنية، وإكساب الطلبة مهارات عملية تساعد على بناء مساراتهم الوظيفية وتعزيز قدرتهم التنافسية بعد التخرج.

وتأتي التجربة ضمن نهج تعليمي يجمع بين الدراسة والتطبيق العملي، ويركز على إعداد الطلبة للتعامل مع التحولات المتسارعة في سوق العمل ومتطلبات القطاعات الاقتصادية المختلفة. وأكدت الجامعة أن فلسفتها تقوم على منح الطلبة خبرة حقيقية قبل التخرج، بما يساعدهم على دخول سوق العمل بثقة أكبر والانتقال من مرحلة التأهيل الأكاديمي إلى المشاركة الفعلية في بيئة الأعمال.

اختتمت «إنجاز البحرين» بالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية النسخة الثانية من مسابقة EconoQuesters، بمشاركة 12 من خريجي برامجها من طلبة الجامعات، في تجربة تستهدف تطوير مهارات الشباب في البحث والتحليل الاقتصادي وقياس التنافسية. وعلى مدى أربعة أسابيع، توزع المشاركون على ثلاثة فرق لدراسة أداء البحرين في أحد القطاعات ذات الأولوية، ومقارنة تنافسية المملكة إقليمياً، وصولاً إلى إعداد توصيات عملية تستند إلى نتائج البحث والتحليل. وعمل الطلبة مع مرشدين متخصصين من مجلس التنمية الاقتصادية ومستشار خارجي لكل فريق، بما أتاح لهم التعامل مع قضايا اقتصادية واقعية والتعرف بصورة أعمق إلى العوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد البحريني.

كما شارك المتسابقون في ورشتي عمل تحت عنوان «Presenting With Impact»، ركزت على تطوير مهارات العرض والتواصل وبناء الثقة، قبل تقديم النتائج النهائية أمام لجنة من المتخصصين واختيار الفريق الفائز. وقالت سمو الشبيخة حصة بنت خليفة آل خليفة، رئيس مجلس إدارة إنجاز البحرين، إن المبادرة تمنح الشباب فرصة لتطبيق معارفهم الأكاديمية على قضايا واقعية وتطوير أفكارهم من خلال تجربة عملية. من جانبها، قالت نور الخليف، وزيرة التنمية المستدامة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، إن الاستثمار في المواهب البحرينية الشابة يمثل ركيزة تنمية، مؤكدة أن تزويد الشباب بالمهارات والمعارف المرتبطة بالنمو الاقتصادي يعزز جاهزيتهم للمساهمة في نمو المملكة ورفع قدرتها التنافسية.

وتأتي المسابقة ضمن الشراكة بين إنجاز البحرين ومجلس التنمية الاقتصادية لربط الطلبة بالخبراء والتحديات الاقتصادية الفعلية، وتحويل المعرفة الجامعية إلى مهارات تحليلية وعملية يمكن توظيفها في سوق العمل.

"البحرين العقارية" تبدأ مرحلة جديدة لتعزيز تمثيل القطاع والتواصل مع الجهات الرسمية

المنامة - المنصة الاقتصادية

جانب تعزيز التواصل مع الأعضاء والعاملين والمهتمين بالقطاع.

وتأسست جمعية البحرين العقارية عام 2002، وتعد من الجمعيات المهنية العقارية المبكرة في منطقة الخليج، وتشمل مجالات عملها تمثيل القطاع والتدريب والتطوير وبناء الشراكات وتنظيم الفعاليات ونشر الوعي وتقديم القراءات والمؤشرات المرتبطة بالسوق. واستعرض المجلس نتائج سلسلة من الاجتماعات والزيارات مع جهات حكومية ورسمية، على أن تتبعها لقاءات أخرى تستهدف تعزيز تمثيل القطاع وفتح قنوات للتباحث بشأن التشريعات والقوانين والمقترحات التي تهم العاملين في السوق العقارية. كما ناقشت الجمعية نتائج لقاءاتها مع عدد من مؤسسيها ورواد القطاع، مؤكدة أهمية الاستفادة من الخبرات المتراكمة ونقل آراء ومقترحات العاملين في السوق إلى الجهات التنفيذية. وتستهدف المرحلة المقبلة توسيع المشاركة المهنية وتفعيل اللجان المتخصصة وإطلاق مبادرات تخدم السوق، بما يعزز دور الجمعية كحلقة وصل بين القطاع العقاري والجهات التنظيمية والرسمية في المملكة.

تتجه جمعية البحرين العقارية إلى توسيع دورها المهني والمؤسسي في السوق العقارية، من خلال تفعيل قنوات التواصل مع الجهات الحكومية، وتطوير حضورها الرقمي والإعلامي، والاستفادة من خبرات رواد القطاع، ضمن خطة عمل للمرحلة المقبلة. وناقش مجلس إدارة الجمعية، برئاسة جواد عبدالله، عدداً من الملفات التنظيمية والاستراتيجية، إلى جانب استعراض ما تحقق خلال الفترة الماضية وخطط تعزيز دور الجمعية كمظلة مهنية للعاملين والمتخصصين في القطاع العقاري في البحرين. واستعرض المجلس مقر الجمعية في مبنى غرفة تجارة وصناعة البحرين، باعتباره خطوة نحو ترسيخ حضورها المؤسسي وتوفير مساحة لاجتماعاتها وأنشطتها واستقبال أعضائها، إضافة إلى تسهيل التواصل مع الجهات المرتبطة بالسوق العقارية. كما ناقش المجلس إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للجمعية، الذي يوفر منصة للتعريف بأنشطتها ومبادراتها وهيكلها التنظيمي ولجانها المتخصصة، إلى

"آيزك البحرين" تشكل مجلس إدارة جديداً لتوسيع فرص الشباب والقيادات الواعدة

المنامة - المنصة الاقتصادية

وتوفر للشباب تجارب تستهدف تطوير المهارات القيادية من خلال العمل الميداني والتبادل الثقافي والانفتاح على التجارب الدولية. وقال أيوب إن المرحلة الجديدة تستهدف رفع مستوى تأثير وحضور آيزك البحرين، وتوفير المزيد من الفرص النوعية التي تتيح للشباب اكتساب الخبرات العالمية وتحويل أفكارهم إلى مبادرات ذات أثر. وأضاف أن الجمعية ستعمل على توسيع شراكاتها محلياً ودولياً وتعزيز موقعها ضمن شبكة آيزك العالمية، بما يوفر للشباب في البحرين منصة لتطوير قدراتهم وخدمة مجتمعاتهم وبناء مهاراتهم القيادية. ويركز مجلس الإدارة خلال المرحلة المقبلة على توسيع البرامج والشراكات والمبادرات الشبابية، وزيادة الفرص العملية المتاحة للشباب للتواصل مع شبكة دولية واكتساب مهارات يمكن توظيفها في مساراتهم المهنية والمجتمعية.

أعلنت جمعية آيزك البحرين (AIESEC) تشكيل مجلس إدارتها الجديد عقب اجتماع الجمعية العمومية لعام 2026، في خطوة تستهدف تعزيز برامج تمكين الشباب وتطوير القيادات وتوسيع الشراكات المحلية والدولية. وجاء تشكيل المجلس بعد استعراض إنجازات الجمعية ونتائج أعمالها خلال الفترة الماضية، بحضور ممثلين عن وزارة شؤون الشباب، فيما يركز المجلس الجديد على تطوير المبادرات التي تمنح الشباب خبرات قيادية وعملية وفرصاً للتواصل والتبادل الثقافي الدولي. ويتولى عمر عبدالعزيز أيوب رئاسة مجلس الإدارة، وشهد محمد زاكي منصب نائب الرئيس، وحمد عبدالله الفاضل منصب الأمين المالي، ولطيفة عبدالله مطبوع منصب أمين السر، إلى جانب سبعة أعضاء في المجلس. وتعمل آيزك البحرين ضمن شبكة AIESEC العالمية،



صديقة علي تقود العلامة التجارية والتسويق في "ذي كي للفنادق"

المنامة - المنصة الاقتصادية



أعلنت مجموعة فنادق ذي كي تعيين صديقة علي مديرة للعلامة التجارية والتسويق للمجموعة، لتتولى قيادة الاستراتيجية التسويقية والاتصالية لمحفظةها الفندقية في البحرين.

وتضم محفظة المجموعة فندق ذي كي، وفندق شاطئ دراجون، وفلل سي لوفت، فيما يشمل نطاق مسؤوليات صديقة علي إدارة استراتيجية العلامات التجارية، والاتصال المؤسسي، والعلاقات العامة، والتسويق الرقمي، وتطوير الحملات التسويقية المتكاملة. ويأتي التعيين ضمن توجه المجموعة لتعزيز حضور علاماتها ومكانتها التنافسية في سوق الضيافة، ودعم النمو التجاري، إلى جانب تطوير تجربة الضيوف عبر مختلف قنوات التواصل.

وتمتلك صديقة علي خبرة تتجاوز 15 عاماً في التسويق وإدارة العلامات التجارية والاتصال المؤسسي والعلاقات العامة والتسويق الرقمي، إضافة إلى تطوير المحتوى والشراكات الاستراتيجية وتحليل اتجاهات السوق وسلوك الجمهور.

وقالت صديقة علي إنها تتطلع إلى تطوير رؤية متكاملة لمحفظة المجموعة تحافظ على هوية وخصوصية كل

علامة، وفي الوقت نفسه تعزز حضورها وتأثيرها وتدعم خطط النمو، مع تقديم تجارب تعكس الضيافة البحرينية. ويعكس التعيين توجه مجموعة فنادق ذي كي نحو استقطاب الكفاءات القيادية البحرينية والاستثمار في تطوير علاماتها وتجاربها الفندقية، بما يدعم قدرتها على المنافسة والتوسع في قطاع الضيافة بالمملكة.

بيت التمويل الكويتي - البحرين يرعى منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية

المنامة - المنصة الاقتصادية

وتوفر منصة KFHOnline أكثر من 200 خدمة رقمية حالياً، بما يعكس توسع البنك في نقل الخدمات المصرفية إلى القنوات الرقمية وتسهيل وصول العملاء إليها.

وقال شادي زهران، الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي - البحرين، إن التطور المتسارع في التكنولوجيا المالية يجعل الابتكار ومواكبة التحولات الرقمية ضرورة لتطوير الخدمات المصرفية وتلبية تطلعات العملاء.

وأضاف أن البنك يواصل الاستثمار في قدراته الرقمية وحلوله المصرفية، بما يدعم توجه البحرين نحو اقتصاد أكثر ابتكاراً وتنافسية، ويعزز مكانتها مركزاً إقليمياً للخدمات المالية.

وينعقد المنتدى هذا العام تحت شعار «الخدمات المالية في عصر البنية التحتية الذكية»، ويركز على التحولات التقنية التي تعيد تشكيل الصناعة المالية، وفرص التعاون وتبادل الخبرات بين المؤسسات وصناع القرار والمبتكرين.

أعلن بيت التمويل الكويتي - البحرين عن رعايته الماسية لمنتدى مستقبل التكنولوجيا المالية 2026، الذي يقام يومي 7 و8 أكتوبر في مركز البحرين العالمي للمعارض، بمشاركة قيادات ومبتكرين وصناع قرار في القطاع المالي من مختلف أنحاء العالم.

وينظم المنتدى مجلس التنمية الاقتصادية بدعم من مصرف البحرين المركزي وهيئة البحرين للسياسة والمعارض وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية، فيما تتولى «فوربس الشرق الأوسط» إعداد البرنامج والأجندة.

ويشارك «بيتك البحرين» بجناح ضمن منطقة المعرض لاستعراض خدماته المصرفية الرقمية، في وقت يواصل فيه البنك الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي والأتمتة والأمن السيبراني لتعزيز تجربة العملاء ورفع الكفاءة التشغيلية.

بنك البحرين الوطني يطلق حملة لعملاءه لحضور سباقات البحرين الدولية في ماليزيا

المنامة - المنصة الاقتصادية

وقال صباح عبداللطيف الزباني، الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في بنك البحرين الوطني: «نعتز بالاحتفاء بهذا الحدث الدولي وما يحمله من أجواء حماسية لمحبي رياضة سباق السيارات، ومن خلال هذه الحملة، نسعد بمكافأة عملائنا ومنحهم فرصة الاستمتاع بتجربة فريدة لا تُنسى في ماليزيا».

ويأتي إطلاق الحملة في إطار جهود بنك البحرين الوطني لتعزيز قيمة برامج المكافآت المقدمة لحاملي بطاقات ماستركارد الائتمانية ومسابقة الدفع، عبر تحويل الإنفاق اليومي إلى فرص للفوز بتجارب ومزايا حصرية.

كما تعكس المبادرة ارتباط البحرين برياضة سباق السيارات العالمية، في وقت يواصل فيه البنك التركيز على تعزيز تفاعل العملاء من خلال برامج ومكافآت تجمع بين الاستخدام اليومي للمنتجات المصرفية والتجارب الترفيهية والسفر.

أعلن بنك البحرين الوطني (NBB) إطلاق حملة «السباق من البحرين إلى ماليزيا»، التي تستمر حتى 20 سبتمبر 2026، وتمنح عملاء البنك فرصة الفوز برحلة إلى ماليزيا لحضور سباقات البحرين الدولية المقررة بين 2 و4 أكتوبر المقبل.

ويمكن للعملاء الدخول في الحملة عبر تطبيق NBB Points، من خلال استخدام بطاقات ماستركارد الائتمانية أو مسابقة الدفع وإجراء عمليات الإنفاق خلال فترة الحملة.

وتتضمن الجائزة باقة سفر لشخصين إلى ماليزيا، تشمل تذاكر طيران ذهاباً وإياباً، وإقامة لمدة أربع ليالٍ في فندق من فئة الخمس نجوم، إلى جانب خدمة النقل من وإلى المطار وتذكريتين لحضور السباقات.

بنك البحرين والكويت يحصد جائزة دولية عن شراكاته في التمويل الرقمي

"البركة الإسلامي" يطلق جوائز بـ2 مليون دولار.. ومليون دولار لفائز واحد

أعلن بنك البركة الإسلامي – البحرين إطلاق النسخة الجديدة من برنامج جوائز حساب «باب البركات» لعامي 2026 و2027، بإجمالي جوائز نقدية تصل إلى مليوني دولار، في إطار استراتيجية البنك لتعزيز الادخار ومكافحة العملاء.

ويتضمن البرنامج للمرة الأولى جائزة «مليونير البركات» بقيمة مليون دولار لفائز واحد، وهي أكبر جائزة يقدمها حساب «البركات» منذ إطلاقه، على أن يتم الإعلان عن الفائز خلال السحب الختامي في مارس 2027.

وتتوزع المليون دولار المتبقية على سلسلة من الجوائز والسحوبات، من بينها جائزة الراتب الشهري التي يبلغ مجموعها 120 ألف دولار، وجوائز «بركات بلس»، إلى جانب جوائز نقدية أخرى.

وتنطلق السحوبات في أكتوبر 2026 وتستمر حتى مارس 2027، فيما ترتبط فرص العملاء المؤهلين للفوز بالمحافظة على أرصدهم وزيادة مدخراتهم في حسابي «البركات» و«البركات بلس».

وقال مازن ضيف، رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بنك البركة الإسلامي، إن النسخة الجديدة توسع حجم الجوائز وتنوع فرص الفوز، بما يدعم توجه البنك نحو تشجيع ثقافة الادخار والتخطيط المالي طويل الأجل.

وأضاف أن إطلاق جائزة المليون دولار يمثل خطوة جديدة في تطوير البرنامج وتقديم قيمة إضافية للعملاء مقابل استثمارهم في الادخار. ويجمع حساب «البركات» بين برامج الجوائز وحلول الادخار المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، في وقت تتنافس فيه البنوك البحرينية على استقطاب المدخرات عبر تطوير حسابات الجوائز وتوسيع المزايا المقدمة للعملاء.



المنامة - المنصة الاقتصادية (خاص)

حصد بنك البحرين والكويت جائزة «ريادة الشراكات الاستراتيجية في التمويل الرقمي في البحرين لعام 2026» من The Global Economics، تقديراً لاستراتيجيته في توظيف الشراكات التقنية لتسريع التحول الرقمي وتطوير حلول مالية جديدة. واعتمد البنك خلال الفترة الماضية على شبكة من الشراكات لتوسيع قدراته في مجالات الخدمات المصرفية المفتوحة، والعملات المستقرة، والأصول المشفرة، وترميز الأصول، والمدفوعات عبر الحدود. ومن أبرز هذه الشراكات تعاونه مع «ترابط» لتطوير خدمات المصرفية المفتوحة، إلى جانب شراكته مع «AX Coin» لتطوير مبادرات مرتبطة بالعملات المستقرة في السوق البحرينية. كما وسّع البنك منظومة شركائه لتشمل بنك سنغافورة الخليج، Rain، وARP Digital، وBinance، في إطار توجه يستهدف الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة وتطوير حلول وخدمات رقمية للأفراد والشركات.

واستند منح الجائزة إلى مجموعة من المعايير شملت تأثير الشراكات وفعاليتها، والقدرة على تحفيز الابتكار، وتطوير منظومة مترابطة للخدمات الرقمية، وقابلية المبادرات للتوسع، إلى جانب القيمة المقدمة للعملاء ودورها في تطوير قطاع التمويل الرقمي في البحرين.

السياحة العلاجية في البحرين.. نحو منظومة موحدة



موسى عساف *

الحديث عن السياحة العلاجية في البحرين لا يبدأ من الصفر؛ فالكثير من المقومات موجود بالفعل، وربما لا يكون السؤال اليوم: هل تستطيع البحرين دخول هذا السوق؟ إنما: كيف نحول ما نمتلكه إلى صناعة قادرة على المنافسة؟ وهذه الإمكانيات لم تأت من فراغ؛ فالبحرين تمتلك إرثاً صحياً يمتد لأكثر من قرن، وكانت من الدول السبّاقة في المنطقة في تأسيس الخدمات الطبية الحديثة. فالسياحة العلاجية ليست قطاعاً صحياً فحسب، بل نشاطاً اقتصادياً يتقاطع فيه الصحة مع السياحة والطيران والفنادق والتأمين والنقل، وكل مريض يأتي إلى البحرين للعلاج يعني إنفاقاً لا يتوقف عند فاتورة المستشفى، إنما يمتد إلى قطاعات أخرى طوال فترة إقامته.

والمفارقة أن معظم عناصر هذا المنتج موجودة لدينا بالفعل، لكنها تعمل بصورة منفصلة؛ لدينا الطبيب والمستشفى، ولدينا الفندق والطيران والتأمين والبنية التحتية، إلى جانب موقع البحرين في قلب الخليج وسهولة التنقل داخلها، لكننا لم نحول كل ذلك حتى الآن إلى منتج بحريني واحد يمكن تسويقه خارج المملكة تحت عنوان واضح: “العلاج في البحرين”.

لماذا لا تكون لدينا بوابة واحدة للمريض الدولي؛ يدخل إليها من خارج البحرين فيجد التخصصات والأطباء والمستشفيات والتكاليف التقريبية وبرامج الإقامة والنقل والتأمين، ويستطيع من خلالها ترتيب رحلته العلاجية قبل أن يحجز تذكرة السفر؟ فالمريض الذي يفكر في السفر للعلاج لا يريد أن يبدأ رحلة من الاتصالات والبحث، بل يريد أن يعرف منذ البداية أين سيعالج، ومن سيعالجه، وكم ستبلغ التكلفة، وأين سيقم، ومن يستقبله، وكيف تتم متابعته بعد عودته إلى بلده.

ومن هنا، أضع أمام وزيرة السياحة، فاطمة الصيرفي، فكرة إطلاق مشروع وطني للسياحة العلاجية، لا يبدأ من بناء منشآت جديدة بقدر ما يبدأ من جمع ما هو موجود بالفعل، عبر شراكة تضم الجهات المعنية بالصحة والسياحة والطيران والتأمين والاستثمار والمستشفيات والقطاع الخاص، وتحويل كل ذلك إلى منتج بحريني قادر على المنافسة والتسويق في الخارج.

وليس مطلوباً أن تنافس البحرين في التخصصات كافة، بل ربما يكون الأجدي تحديد المجالات التي نمتلك فيها خبرة وميزة تنافسية، وبناء حزم علاجية متكاملة حولها، إلى جانب الفحوصات والتأهيل والعلاج الطبيعي وطب الأسنان وبرامج التعافي والنقاهة، ثم تحديد الأسواق التي يمكن استهدافها والترويج لها بصورة مدروسة.

البحرين لا تحتاج إلى اختراع العجلة كي تدخل هذا السوق؛ لدينا الكفاءات والمؤسسات الصحية والفنادق والطيران والبنية التحتية والموقع والخدمات، لكننا بحاجة إلى النظر إليها باعتبارها أجزاء من صناعة واحدة، لا قطاعات يعمل كل منها بمفرده.

ربما لا ينقص البحرين في السياحة العلاجية مستشفى جديد أو فندق جديد، بقدر ما ينقصها مشروع يجمع ما لديها في منظومة واحدة، ويقدمه للعالم تحت اسم واحد “العلاج في البحرين”.

• عن جريدة البلاد البحرينية

الثلث المجتمعي لغياب التأهيل المهني

الدكتور طلال أبو غزاله

تعكس الفجوة الآخذة في الاتساع بين التجربة الدولية والتجربة في العالم العربي في قطاع العمل المهني واليدوي أزمة أكبر من مجرد نقص في المهارات أو تفاوت في مستوى الخدمات.

المسألة مرتبطة بنظرتنا نفسها إلى هذا النوع من العمل، وبالطريقة التي تعاملنا بها معه طوال عقود وربما منذ أكثر من ذلك، وشئنا بين مفهوم الحرفة في العالم المتقدم وصورتها الانطباعية في مجتمعاتنا، إذ نشأت المهن اليدوية في معظم دولنا بطريقة رثة، قامت على تدوير الجهل ونقل الأخطاء بالتوارث البصري، في غياب تام لأي معايير تقويمية أو تأهيل مؤسسي. صورة المهني في العالم المتقدم تختلف جذرياً عن صورتها في مجتمعاتنا؛ فهي هناك تأتي ضمن مسار أكاديمي محدد، هناك تعليم وتدريب، وشهادات، ورخص، ومعايير واضحة، ومسؤولية قانونية، وتخصصات دقيقة.

العامل الماهر مهنة لها مكانتها وشروطها، أما عندنا فما زال جزء كبير من هذا القطاع يعمل بمنطق مختلف، يتعلم الشاب، وغالبا طفل دخل مبكرا سوق العمل نتيجة الفقر والفاقة، المهنة بطريقة بدائية على يد "معلم" يفتقر هو نفسه للمهارة الكافية، وهو للأسف يعرف في سوق العمل باسم نظام "المعلم والصبي". وللإنصاف، قد يكون البعض منهم ماهراً فعلاً، لكن مهارته تبقى مرتبطة بخبرته الشخصية، لا بمنظومة مهنية يمكن قياسها أو التأكد من مستواها، وقد تجد شخصاً يمارس مهنة منذ عشرين عاماً، لكنه لم يحصل طوال هذه السنوات على تدريب مهني منظم أو شهادة معترف بها تثبت ما يستطيع القيام به، وهنا تظهر المشكلة عندما نحتاج إلى خدمة مهنية، فالمواطن لا يعرف دائماً كيف يميز بين صاحب المهنة المحترف وبين من تعلم بعض أسرارها بالممارسة والتجريب، وقد يدفع ثمن التجربة من جيبه، وأحياناً من سلامة منزله أو سيارته أو منشأته.

وحتى نكون منصفين أكثر فإن المجتمع نفسه ساهم في تكريس هذه الحالة، فقد اعتدنا أن ننظر إلى الشهادة الجامعية باعتبارها طريقاً للوجاهة والمكانة، بينما ننظر إلى المهنة اليدوية باعتبارها خياراً لمن لم يستطع إكمال تعليمه، أو لمن جارت عليه الايام، وهذه نظرة أضرت بنا جميعاً، فالاقتصاد لا يحتاج إلى حملة الشهادات فقط، بل إلى من يعرف كيف يتعامل باحترافية مع التمديدات الصحية والكهربائية والسباكة والبلاط والقضبان والميكانيك، ومن يفهم في التبريد والتكييف، ومن يستطيع إصلاح الآلات، ومن يتعامل مع الأنظمة

الصناعية، ومن يقرأ المخططات وينفذها، ومن يعرف كيف يعمل بيده كما يعرف كيف يفكر. اليوم أستطيع معرفة لماذا نجعل من الطالب الذي اختار مهنة تقنية أقل شأنًا من زميله الذي اختار تخصصًا جامعيًا، بينما قد يكون الأول أكثر طلبًا في سوق العمل وأكثر قدرة على تحقيق دخل جيد. إذن نحن أمام ذهنية اجتماعية استعراضية سبقت قيمتها الاقتصادية والعالم من حولنا يتغير، فهناك دول بنت جزءاً كبيراً من قوتها الصناعية على أساس العامل الماهر، وأعطته تدريباً ورخصة وحقوقاً ومساراً واضحاً للتطور.

لم يكن المطلوب منه أن يكون عامل ضرورة، وإنما أن يكون محترفاً يعرف مسؤوليته ويعرف السوق قيمته، أما عندنا فما زال الطريق إلى الاحتراف غير واضح في كثير من المهن، وهذا أمر لا يمكن أن يستمر طويلاً، فالذكاء الاصطناعي، والهواتف الذكية، والتطبيقات التعليمية، والمحتوى التقني المفتوح بدأت تغير العلاقة بين صاحب المهنة والمستهلك، إذ لم يعد من السهل أن تبقى المعرفة محصورة في يد شخص واحد، أو أن يعتمد صاحب المهنة على عدم معرفة الزبون بالتفاصيل الفنية.

اليوم يستطيع أي شخص أن يصور العطل، ويبحث عنه، ويقرأ عن أسبابه، ويشاهد طريقة إصلاحه، بل ويستعين بأدوات الذكاء الاصطناعي لفهم المشكلة قبل أن يستدعي الفني، وهذا لا يعني أن الناس أصبحوا فنيين، وإنما يعني أن احتكار المعرفة المهنية بدأ ينتهي. هنا تحديداً تصبح الحاجة أكبر إلى العامل المحترف، لا أقل، لأن الفني الذي يعرف عمله جيداً لن يخشى من أن يفهم الزبون ما يقوم به، بل ستكون معرفته وخبرته وقدرته على التشخيص هي مصدر قيمته، أما الذي بنى مهنته على التخمين أو استغلال جهل الناس، فلن يكون أمامه مستقبل طويل حتى يلفظه السوق، وأعتقد أن هذه نقطة مهمة في إعادة النظر إلى التعليم المهني في العالم العربي.

لقد تغير العالم كثيراً، ولم يعد من المقبول أن تبقى بعض أهم المهن التي يعتمد عليها الناس يومياً خارج منظومة التعليم والتأهيل والتنظيم، والمشكلة ليست أن لدينا نقصاً في الأيدي العاملة، بل في أننا دولا وحكومات لم نعط المهارة اليدوية المكانة التي تستحقها، وإذا لم نفعل ذلك، فستبقى الفجوة قائمة بين اقتصاد يريد أن يتطور ومهن لا تزال تدار في كثير من الأحيان بالطريقة نفسها التي كانت تدار بها قبل عقود، أما العالم الآخر فقد فهم منذ وقت مبكر أن اليد الماهرة ليست يداً عاملة فحسب، إنها جزء من رأس المال الذي يبني الاقتصاد، وربما لنا في اليابان والصين وألمانيا خير مثال.



المنصة الاقتصادية

نقدم أكثر من مجرد نشر الأخبار...

نحن نبني صورة إعلامية احترافية للشركاء من خلال:

- تغطية إعلامية اقتصادية متخصصة.
- سرعة النشر.
- جودة التحرير.
- وصول مباشر للجمهور الاقتصادي.
- محتوى متوافق مع محركات البحث (SEO).
- إنتاج عربي وملخص بالإنجليزي.
- توزيع عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي.
- تصميمات احترافية للمنصات الرقمية.
- استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة المحتوى.

